



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) مجلس النواب الثاني عشر
المنعقدة في ٢٥ / شعبان / ١٤١٤ هجرية
الموافق ١٩٩٤/٢/٦ ميلادية .

(المجلد ٣١)

(العدد ١٧)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٣

٣

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢- تلاوة الأجازات والأعتذارات :-
- ١- طلب إجازة مقدم من سعادة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .
- ٢- طلب إجازة مقدم من معالي السيد علي ابو الراغب .

مجلس النواب

٨

مزيداً من العناية بالتشريعات القائمة وتحديثها
كلما دعت الحاجة كهيئة برأب أي خلل ...
ولا أخال الحكومة - أي حكومة - تبخل في
دعم أية مؤسسة من مؤسساتها لتطبيق
القانون ... كما أنني لا أخال وزيراً يتهاون
في تطبيق القانون ... وعلى كل طرف أن
يتحمل مسؤوليته كاملة أمام هذا المجلس الذي
ادعوه أن يتحقق ويحقق ويجلي الحقيقة كاملة
أمام الشعب الذي يزور دائماً إلى مجتمع نظيف
يحكمه العدل والقانون والمساواة بين
مواطنيه والله أدعو أن يجعلنا قادرين
على إصلاح أنفسنا لأن الإصلاح يبدأ بالنفوس
وليس بالنصوص .

والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : م ص ٧ / ٧ / ٤٠٧١

التاريخ : / ذو القعدة / ١٤١٠

الموافق : ٣ / ٦ / ١٩٩٠

مدير الصيدلة والرقابة الدوائية

أرفق طياً صورة عن محضر الاجتماع
الذي عقد في وزارة الصحة بتاريخ
١٩٩٠/٥/٣٠ راجياً تنفيذ ما جاء به .

واقبلوا تحياتي ،،

لسخة لملف اللجنة الفنية وزير الصحة

الدكتور محمد الزين

المحسوب نسبة ٨٪ ، دواء اصيل ليس له عدد
كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب
ويخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٤٪ .
دواء بدليل مقلد : له عدد كاف من البدائل
المحلية من نفس التركيب ويخصم من سعر البيع
المحسوب نسبة ١٢٪ . ليس له عدد كاف من
البدائل المحلية من نفس التركيب يخصم من
سعر البيع المحسوب نسبة ٨٪ .

اما الدواء الرابع فهي ، ادوية السعال
والمقويات وادوية المسكنات ما يسمى
(البارستيمول) ويخصم عليها ١٦٪ من
اسعار البيع المحسوبة .

هذا ايها الزملاء عندما شعرنا انه من
الواجب اشراك السلطة التشريعية والسلطة
التنفيذية وكذلك اصحاب العلاقة من نقابة
الصيدلة والمستودعات .

(مرفق محضر الاجتماع) .

واما عن الغذاء ايها الزملاء الكرام فأنني
أؤكد على الجهود التي بذلتها ويدلها زملائي
في وزارة الصحة ... الرجال الذين لا يقدرونهم
إلا من عاش معهم ... فالرجال لا يمزجون إلا
بالملمات ... وقد عاش هؤلاء الرجال ملمات
عديدة كانوا فيها محط الأمل والرجاء ...
فكم تصدوا لأغذية فاسدة ... وكُم من الأغذية
فاسدة أُلغيت ... وكُم من مصنع أفل لعدم
استيفائه الشروط الصحية اللازمة ... وكُم من
بضاعة وُضعت او صودرت لأنها غير مطابقة
للمعايير والمقاييس . وبعد ... أيها السيد
الرئيس ... أيها الزملاء الكرام فإنه يتضح أن

هكذا من الله جل

الصفحة

٣- طلب إجازة مقدم من معالي الدكتور عبد الله السور .

٤- طلب إجازة مقدم من سعادة السيد عبد الهادي المجالي .

٥- طلب إجازة مقدم من سعادة السيد سمير الحباشة .

٣- استكمال الاستماع الى بيان الحكومة حول موضوع الصحة والغذاء والدواء

بناء على طلب المناقشة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ .

٤

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٥٨

اسماء السادة النواب الذين تحدثوا .

١- الدكتور محمد عضوب الزين .

٢- الدكتور عبد الحافظ الشغابية .

٣- السيد منير صوير .

٤- الدكتور محمد ابو عليم .

٥- السيد نادر ظهيرات .

٦- السيد ابراهيم شحدة .

٧- الدكتور نزيه عمارين .

٨- الدكتور عارف البطاينة .

٩- الدكتور نادر ابو الدهر .

١٠- الدكتور عبد المجيد العزام .

١١- السيد النور الحديدي .

١٢- السيد جميل الحشوش .

• رت معالي وزير الصحة •

• رد دولة رئيس الوزراء •

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٣

محضر الجلسة

الشباب .

٨- معالي الدكتور زياد لوزي : وزير التخطيط .

٩- معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٠- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١- معالي الدكتور محمد مهدي الفرخان : وزير الزراعة .

١٢- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٣- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٤- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التمرين .

١٥- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .

١٦- معالي السيد طلال مطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٧- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .

١٨- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحسن : وزير الصحة .

١٩- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٢٠- معالي الدكتور خالد العمري : وزير

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد الموافق ١٩٩٤/٢/٦ ميلادية ، عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، معالي السيد علي ابو الراغب ، معالي الدكتور عبد الله السور ، سعادة السيد عبد الهادي المجالي ، سعادة السيد سمير الحباشة .

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٥- معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٧- معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير

هكذا من الأهل

التربية والتعليم .

٢١- معالي الدكتور محمد عفاش
العدوان : وزير السياحة والآثار .

٢٢- معالي السيد اديب الهلوسة : وزير
النقل .

٢٣- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير
دولة .

٢٤- معالي الدكتور امين محمود : وزير
الثقافة .

٢٥- معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة
الصناعة والتجارة .

٢٦- معالي الدكتور عبد الرزاق السور :
وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الأمانة العامة : الدكتور
حسين ابو عرابي ، السيد علي الحسين ،
السيد محمد الرديني ، السيد حمد الغريز .

١- افتتاح الجلسة .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب القانوني واعلن افتتاح الجلسة ،
ونستأنف موضوع الغذاء والدواء وأول
المتحدثين الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

الزملاء الكرام

لقد ترددت طويلاً في التعقيب على ما
أنفنى به معالي وزير الصحة ، سواء ما نُشر منه
في الصحافة أو ما قاله في بيانه يوم الاربعاء
الماضي أمام هذا المجلس الكريم ... ولكنني
عزمتُ على الحديث ... لأن الامر يتعلق
مباشرة بالوطن ... والمواطن .. الوطن الذي لا
يُغدله حتى الحُلْد ... والمواطن ذلك الانسان
الذي وصفه القائل بأنه أغلى ثروة يُمكن أن
يملكها الاردن ... فكيف بنا نحن نواب الامية
لا نولي هذا المواطن الذي حملنا الامانة ، كل
العناية لمعالجة أموره ، وتوفير افضل سبل الحياة
الكريمة التي يتوق لها .

أيها الزملاء الأفاضل

إن أجمل حكم ... هو حكم العقل
على البيئة وإن المعرفة ... مع الضمير الحي ...
ورجاحة العقل ... هي الطريق للوصول الى
الهدف المنشود .

أيها الزملاء الكرام

يقول معالي الوزير في بيانه ...
>> وتلتقي الحكومة في هذا الموضوع مع
مجلسكم الكريم في الحرص الاكيد على صحة
المواطن ، وسلامة دوائه وغذائه وبيئته ، ولعلها
المرّة الاولى التي تبادل الحكومة بالتصدي
لكشف خفايا مواضيع دقيقة ... دون أن يكون
ذلك استجابة لضغط أو ردة فعل ، وتأكيداً
على محاربة الفساد والمفسدين ..

ويضيف معاليه قائلاً ... >> منذ أن

تسلمتُ عملي في وزارة الصحة تبين لي أن من
المهام الاساسية التي تقع على عاتقي هي
التعامل مع أمور الدواء والغذاء ... ولقد قمتُ
نتيجة لذلك بدراسة وضع الرقابة الدوائية
والغذائية ... التشريعية والادارية والفنية . >>

أيها الزملاء الكرام

دعونا نقف على موضوع التشريعات
التي أشار اليها معاليه ..

إن اول تشريع لحماية الصحة كان قانون
الصحة عام ١٩٢٦ ومن ثمّ تابت التشريعات
الصحية فكان قانون الصحة العامة المعمول به
حالياً الذي صدر عام ١٩٦٦ وتعديلاته في
أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٠ ،
وتنص المادة الثانية منه :-

- وليسمعوا زملائي الافاضل -

١) على الرغم مما ورد في هذا القانون أو أي
تشريع آخر ، للوزير :-

أ- أن يصدر أمراً خطياً يمنع بموجبه بيع أو
تناول أو تداول الاطعمة أو العقاقير الطبية
المفسوشة أو الموصوفة وصفاً كاذباً ... أو إذا
ثبت له ان الاطعمة أو العقاقير ضارة بالصحة أو
يُحتمل أن تكون ضارة بها .

ب- أن يصدر تعليمات بالتنسيق مع كل من
وزير الصناعة والتجارة والتموين بمنع بيعها
استيراد أو ادخال أي مادة غذائية أو عقاقير الى
المملكة ... إذا مضى نصف أو أكثر مدّة
صلاحيتها .

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٥

أما عن الدواء أيها الزملاء الأفاضل ...
فلقد تحدثتُ الكثير من الزملاء عن طريقة
تسجيله من خلال اللجنة الفنية . ولكنني أود
أن اذكر نصّ المادة التالية من نظام اللجنة الفنية
لمراقبة الادوية :-

المادة ١/٨ : على المستودع المستورد تقديم
طلب تسجيلي جديد لكل دواء مضى
على تسجيله خمس سنوات ، وذلك بناءً
على طلب الوزارة ، وللجنة بعد دراسة هذا
الطلب إلغاء تسجيل الدواء أو استمرار تسجيله
أو تحديد سعره .

وفيما يتعلق بالتفتيش على المؤسسات
التي تتعامل مع الدواء فاليكم نصّ المادة (٤)
من قانون مزاولة مهنة الصيدلة :-

المادة ٤ :

أ- يكون التفتيش على المؤسسات الصيدلانية
من اختصاص المدير أو رئيس قسم الصيدلة أو
مفتش الصيدليات أو من يكلفه الوزير من
الاطباء والصيدالة بالوزارة ، ويمارس المفتش
العام الذي يقوم بواجباته بمقتضى أحكام هذه
الفقرة صلاحيات الضابط العدلية المنصوص
عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية
المعمول به .

وأما من الناحية الفنية والادارية ، فقد
اطلعتُ عند تسلمي المهامي وزيراً للصحة عام
١٩٩٠ على كتاب من رئيس مختبر الرقابة
الدوائية بتاريخ ١٩٨٩/١/٧ موجه الى معالي
وزير الصحة آنذاك الزميل الفاضل الدكتور

هكذا من الأصيل

زهير ملحق يقول فيه رئيس مختبر الرقابة الدوائية : ان مختبر الرقابة بمساحته الحالية أسس منذ ٨ سنوات ، علماً أن حجم العمل لإعداد عشرين مرة ونوع العمل ازداد عشر مرات وعدد الفحوصات التي تُجرى على المستحضر الصيدلاني الواحد ازدادت بمعدلها خمس مرات وعدد الأجهزة والمعدات ومخزون المواد الكيميائية تزايدت خمس مرات ، الأمر الذي أدى إلى الشعور والقناعة بأن هذه المساحة لا تفي بأغراض المختبر .

وقد قمت بعد ذلك أيتها الزملاء بتأمين مبنى ، مساحته ١٨٠٠ متر مربع في جبل عمان / الدوار الاول رقمنا بإعداد وترتيب هذا المختبر على سوية عالية شهدت بها منظمة الصحة العالمية ومكتبها الاقليمي .

من هنا يتضح انه كان من الواجب على معاليه ، اذا وجد أي خلل فني ، او اداري متخاذل او متهاون ان يستعمل صلاحياته الرادعة ... خصوصاً وأن الامر يتعلق بدواء المواطن وغذائه ... ولا أعتقد أننا في الاردن نتعامل مع العلم بدون معايير ومقاييس ... فكيف استطاع الأردن أيتها الزملاء أن يصل إلى هذا المستوى المرموق ... من الناحية الوقائية والعلاجية ، كيف استطاع الأردن أن يقضي على جميع الامراض السارية والمعدية منذ سنوات ... (الملاريا والتيفوئيد وشلل الاطفال والدفتيريا) فالمعيار الاول أيتها الزملاء الأفاضل هو نسبة وفيات الاطفال ... فالاردن والحمد لله لا يفقد إلا ٣٥ طفلاً من كل ١٠٠٠ عند

الولادة ، والسويد ١٠٠٠ لكل (٩) اطفال وهي أول دولة في العالم .

- وبعض الدول ١٥٠ - ١٨٠ واكثر لكل ١٠٠٠ طفل - والمعيار الثاني .. ما يسمى بالخصوبة أو الزيادة السكانية حيث وصلت إلى ٣٧ ... وهي من أعلى النسب في العالم .

- وأما المعيار الثالث فهو متوسط العمر عند الرجال والنساء حيث وصل إلى ٦٥ عند الرجال ٦٨ عند النساء ، وهذه النسب تصل إلى مصاف الدول المتقدمة وهذا دلالة على العناية بالتطعيم للاطفال ضد جميع الامراض السارية والمعدية والغذاء الجيد للإم الحامل .

والرعاية الصحية لجميع شرائح المجتمع ... فهذه الامور حقائق ... لا يمكن إنكارها...

السيد الرئيس ، الزملاء الأفاضل

أما من حيث سعر الدواء ... فاليكم أيتها الزملاء ما يلي :-

نتيجة لتدني سعر صرف الدينار الاردني في عام ٨٨ ، ٨٩ ، عملت على اجتماع بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ ، مع عدة جهات منها اللجنة الصحية في مجلس النواب ممثلة بالسادة :-

- الدكتور علي الخوامدة - مدير المستشفى الاسلامي .

- الصيدلي زياد ابو محفوظ - صاحب صيدلية .

- الدكتور احمد عتاب / طبيب

- كما حضر الاجتماع نقيب الصيادلة الصيدلي تيسير الحمصي

- الصيدلي معالي انيس المشر

- الصيدلي نزار جردانة

- والصيدلي سامي الحلبي

- والصيدلي محمد الصايغ

- والصيدلي طاهر الشخشير

- والصيدلي ياسر كمال

- والصيدلي رجائي عوري

وجميعهم واخرون غيرهم عن اصحاب المستودعات ، وحضر الاجتماع ايضاً : العميد الدكتور عبد الله الحياوي من الخدمات الطبية / عضو اللجنة الفنية للدوية .

وحضر من وزارة الصحة :

- الصيدلي نايف حمارة مدير الصيدلية في وزارة الصحة .

- الصيدلانية ميساء الساكت .

- الصيدلانية هيفاء العسلي .

- الصيدلانية ليلى بلدران .

بالاضافة الى معالي الزميل الصيدلي عبد الرؤوف الروابدة / وزير الاشغال والدكتور قسيم عبيدات / وزير العمل وبعد جلسات طويلة وعديدة . إتفق المجتمعون على ما يلي :-

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المعدلة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٧

لضمان استمرار توفير الدواء بأسعار مناسبة والمحافظة على مستوى الطب المتميز في الاردن وتوفير ظروف دعم مناسبة للصناعة الدوائية الوطنية مع ضمان استمرارية عمل المؤسسات الصيدلانية بظروف مناسبة ، ونظراً للظروف الاقتصادية والمالية الراهنة فان نقابة الصيادلة يسرها ان تساهم في وضع الحلول المناسبة لانهاء الازمة الحالية للدواء وذلك بتطبيع أسس جديدة في تحديد أسعار الادوية لتبقى نافذة حتى تاريخ ١٩٩١/٦/٣٠ ، بأمل أن يكون الأردن الحبيب قد تجاوز أزمتته الراهنة بحيث يُعاد العمل بالأسس التي كان معمولاً بها قبل حدوث الأزمة ومن هذه الأسس :-

أيتها الزملاء ،

(١) تقسيم الادوية الاجنبية المستوردة الى اربع مجموعات رئيسية مبنية تفصيلاتها في ملحق رقم (١) المرفق .

(٢) تخفيض اسعار الادوية بالنسب المبنية في الملاحق ذوات ارقام (٢) و (٣) و (٤) الرقعة لفترة تنتهي في ١٩٩١/٥/٣١ . وهنا اود ان اقول للزملاء لأنني اتكلم من معرفة تامة لهذه الأمور ، قسم الدواء الأجنبي الى اربعة اقسام ،

- الدواء الاصيل والدواء البديل وادوية تستعمل حصراً في المستشفيات وعيادات اطباء الاسنان وادوية يستغنى عنها ويلغى تسجيلها فوراً .

الدواء الاصيل : له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب ويخصص من سعر البيع

هكذا من الأصيل

المحسوب نسبة ٨٪ ، دواء اصيل ليس له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب ويخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٤٪ .
دواء يدليل مقلد : له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب ويخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ١٢٪ . ليس له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب يخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٨٪ .

اما الدواء الرابع فهي ، ادوية السعال والمقويات وادوية المسكنات ما يسمى (البارستيمول) ويخصم عليها ١٦٪ من اسعار البيع المحسوبة .

هذا ايها الزملاء عندما شعرنا انه من الواجب اشراك السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وكذلك اصحاب العلاقة من نقابة الصيدلة والمستودعات .

(مرفق محضر الاجتماع) .

واما عن الغذاء ايها الزملاء الكرام فاني اؤكد على الجهود التي بذلتها ويذلها زملائي في وزارة الصحة ... الرجال الذين لا يقدرونهم إلا من عاش معهم ... فالرجال لا يهزفون إلا بالملامات ... وقد عاش هؤلاء الرجال ملهات عديدة كانوا فيها محط الامل والرجاء ... فكم تصدروا لاغذية فاسدة ... وكم من اغذية فاسدة أُلقيت ... وكم من مصنع أفلل لعدم استيفائه الشروط الصحية اللازمة ... وكم من بضاعة رُفضت او صودرت لأنها غير مطابقة للمعايير والمقاييس . وبعد ... ايها السيد الرئيس ... ايها الزملاء الكرام فإنه يتضح أن

مريداً من العناية بالتشريعات القائمة وتحديثها كلما دعت الحاجة كهيئة برأب اي خلل ... ولا أحال الحكومة - أي حكومة - تبخل في دعم أية مؤسسة من مؤسساتها لتطبيقي القانون ... كما أنني لا أحال وزيراً يتهاون في تطبيق القانون ... وعلى كل طرف أن يتحمل مسؤوليته كاملة أمام هذا المجلس الذي ادعوه أن يتحقق ويحقق ويجلي الحقيقة كاملة أمام الشعب الذي يؤثو دائماً الى مجتمع نظيف يحكمه العدل والقانون والمساواة بين مواطنيه والله أدعو أن يجعلنا قادرين على إصلاح أنفسنا لأن الاصلاح يبدأ بالنفوس وليس بالنصوص .

والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : م ص ٧ / ٢ / ٤٠٧١

التاريخ : / ذو القعدة / ١٤١٠

الموافق : ٣ / ٦ / ١٩٩٠

مدير الصيدلة والرقابة الدوائية

أرفق طياً صورة عن محضر الاجتماع الذي عقد في وزارة الصحة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ راجياً تنفيذ ما جاء به .

واقبلوا تحياتي ،،

نسخة ملف اللجنة الفنية وزير الصحة

الدكتور محمد الزين

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع

عقد اجتماع في لالة الاجتماعات في وزارة الصحة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ برئاسة

معالى السيد عبد الرؤوف الرواحنة
معالى الدكتور لسم مبدات
سعادة النائب الدكتور احمد عتاب
سعادة النائب الدكتور علي الحواشة
سعادة النائب السيد زياد ابو سمحان
مطونة الدكتور عدنان سمحان
السيد فهد الحمصي
الدكتور عبدالله الحياوي
السيد نايف حمارنة
السيدانية هبة السلي
السيدانية ليل بدران
السيدانية جيه السالك
معالى السيد ابي المصطفى
السيد تزار جبرانة
السيد سامي السلي
السيد محمد الصبيح
السيد لوزي اللوزي
السيد عاكف الدهباني
السيدة صبيحة الماني
السيد طاهر الشنقيري
السيد ياسين زنايري
السيد سليمان عليم
السيد ياسر كمال
السيد رجاوي شوي
واغفر من الحضور سعادة نقيب الاطباء بسبب ارتباطه بموعد آخر

واغفر المهندسين على ما يلي :

لشان استمرار تطوير الدواء باسعار مناسبة والمحافظة على مستوى الطب الشير لسبب الارمن ولتطوير ظروف ديم مناسبة للقطاع الدوائي الوطنية مع شان استشرارية مسئل

هكذا من الأهل

الرواسات الميدانية بطرق خاصة ونظرا للظروف الاقتصادية و المالية الراهنة
لان تلبية المتطلبات بمرورها ان تساعد في وضع الحلول المناسبة لآلية الاثره الماليه
للدولة و لذلك يطبق أسس جديدة في تحديد اسعار الامويه لتتبع تالفة حتى تاريخه
١١١١/١/٢٠ . بأقل ان يكون الاثر المصروف له حيازة اذنه الراهنة بحيث يمسك
الحل بالاسس التي كان يعمل بها قبل حدوث الاثره

د. فهد

١١ - نظم الادويه الاجنبية المستوردة الى اربع جهات رئيسية مينة غسلا في محل
رام (١١) الراف

١٢ - تخفيض اسعار الادويه بالنسب المئوية في التلالق ليات ارقام (١١) و (١٢) و (١٣)
المرحلة لفترة تتبين في ١١١١/١/٢١ .

يطبق اسلوب تحديد اسعار الادويه المرفوع على كافة الادويه سواء كانت في متاجر مستودعات
الادويه ام في المراكز المركزية لموسم لاجلها من ١١١١/١/٢١
١٣ - ضمير الاسس المالية حرا اساسا من هذه القرارات :

١ - تطبيق رسوم دوح لاثني مزارلة هيئة المصلحة و حكام اللجنة الفنية
لتسجيل الادويه .

٢ - تحديد اسعار البيع في الصيدليات بقرار يصدره الوزير على ان يلتزم
اسحاب المستودعات بتغيير لاسلالت الاسعار على كافة الادويه
الموجودة في الصيدليات خلال اسبوعين من تاريخ القرار الذي يصدره
الوزير .

٣ - تعريف مزارلة " اسعار البيع المسمية " بأنها اسعار البيع
للجمهور الناتجة من تطبيق معاملات التسمير المعتمدة بموجب نظام
الصيدليات الفنية .

٤ - تعديل اسعار التسمير للادويه كما كانت بتاريخ ١١١١/١/٢١ الى ١١١١/١/٢١
الاسس الوارد في اللائحة اقل .

٥ - تعريف مزارلة " البدائل المصلية " على التركيب بأنها الادويه
التي تمنع في صنع مصلية و لها على التركيب الكيماوي للامانة و تار
البراد القليلة المصلية التي تصنعها الادويه الاصيلة .

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الاولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ١١

١١ - نظم اللجنة الفنية بممارسة مهنتها في تسجيل الادويه و تسجيل الشركات والادوية
الاجنبية و النظر في اسعارها كالمعتاد و على الاسس التالية :

١ - ١ - تسجيل الادوية والمالية الاطفال و الشركات الجديدة على ان يواظب
بمكون الاعشار عدم تسجيل اي حركة جديدة طال سورتها من الشركات
الارمنية .

١ - ٢ - الاعتراضات بكافة اشكالها :

١ - ٣ - ينظر في الاعتراضات في اسرع وقت ممكن و بحيث يتسبب بها نفس
هذه الناحية ١ - افسر من تاريخ تقديم الاعتراض .

١٥ - متابعة المصلحة ووزارة الصحة مطالبان بالتعاون لتزويد كافة المعلومات المتوفرة
لهيئتهما لانه السلطة العامة و خاصة وكالة الدراسة المتابعة للادوية
المصلحة و التي بدأت النفاذ لتلها بحلها .

١٦ - ضمير البدائل المصلية " المطابقة في التركيب الكيماوي و المفعول الملائم " .
انما كان مدتها ثلاثة او اقل .

١٧ - للادوية التي تستعمل حصرا في المستشفيات و مبادات طب الاسنان يعتبر سعر
البيع من المستودع هو سعر البيع للجمهور .

١٨ - لتأمين تحديد اسعار بموجب هذه الذكرة تلتل اسعار صرف العملات الاجنبية
المستغلة المصلحة من البنك المركزي الاردني بتاريخ القرار هذه التتبعات من قبل
محالي الوزير او سعر المصلحة في تاريخ التتبعات طلبها ايها اقل .

هكذا من الأصل

[illegible]

کتابخانه

محضر الجلسة المائة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٧/٦ م ١٥

١) Cough Preparation
 2) Mixture with no therapeutic use
 3) Paracetamol (branded generic)
 4) Acetyl salicylic acid (branded generic)

١) Cough Preparation
 2) Mixture with no therapeutic use
 3) Paracetamol (branded generic)
 4) Acetyl salicylic acid (branded generic)

يعلق على هذه التسمية قسم ١٩ في إطار أسرار الحق السميعة .

هكذا من الأصل

مجلس النواب

مجلس النواب

مجلس النواب

ليس له عدد كاف من الدلائل العلمية
 من نفس التركيب
 يتضمن من نفس التركيب المسموم نسبة ٢٤

له عدد كاف من الدلائل العلمية من نفس التركيب
 يتضمن من نفس التركيب المسموم نسبة ٢٤

BRANDED GENERIC

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور
عبد الحافظ الشخانية ، المتحدث الذي يابه
السيد منير صوير .

الدكتور عبد الحافظ الشخانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الزملاء النواب
المحترمين .

السلام عليكم .

إنني لا أريد أن أكرر ما تعرض له
زملائي في الجلستين السابقتين ، فالقضية
أصبحت واضحة في ذهن كل واحد منا ، ولا
أريد أن أكون جزءاً من المناقشة بالصورة التي
تمت في اليومين السابقتين ، بين متحامل جداً
على الوزير ومشكك بدوافعه ونواياه ، وآخر
مؤيد لكل ما قاله معالي الوزير ومتحمس له .

فالقضية أكبر من ذلك وأهم ، حيث أننا
كلنا متفقون أنه يوجد خلل ، بل خلل كبير في
أهم عناصر وجود الإنسان ... الغذاء
والدواء ... والسؤال هل ستكون بحجم
المسؤولية ، ووضع الحلول الناجمة لهذا
الخلل ؟ أم مجرد خطابات ومزيد من
الخطابات وتسجيل المواقف ؟ وهذا لن يغير
شيئاً .

ومنذ أن تفجرت هذه القضية ، التفتت
وزملائي في لجنة الصحة والبيئة ، بعدد كبير
من المسؤولين في وزارة الصحة بدءاً بمعالي
الوزير وانتهاءً بمدراء الأقسام والفنيين والتقنيين
بعدد من وزراء الصحة السابقين وسأؤيد

لمجلسكم الكريم تقريراً مفصلاً عن كل هذه
القضية ، لكن ماذا أستنتجت أنا من خلال
دراسة كل جوانب الخلل ؟؟

إن الفساد الإداري لا يزال
مستشري وهو يشكل الركن الأساسي
في هذه القضية ... واستمتمت أيها السادة إلى
تقرير معالي الوزير ، فماذا قال عن الغذاء ؟
ومن الذي يمنعه من الالتزام بأفضل شروط
استيراد ، وإنتاج ، وتسويق الغذاء والدواء ؟
ومن الذي يمنعه من الحفاظ على الصحة
العامة ؟؟

حاولت وزملائي أن نضع يدنا حتى ولو
على حالة واحدة أنه بالرغم من عدم إجازة
وزارة الصحة لادوة غذائية ما وبسبب قوى
الضغط والمحسوبية ، أدخلت للسوق إن
ذلك أيها السادة وحسب ما هو متوفر لدينا من
معلومات لم يحدث إلّا من قبل وزارة
التموين ، وفي بعض الحالات الأخرى التي
استطاعوا أن يستغلوا فيها بعض الثغرات
الإجرائية وإن تسلم البضاعة لمستوردها بموجب
تعهد بعدم التصرف بها لحين ظهور النتائج
الخيرية ، وكان يحدث أن يتصرف بها
المستورد وقبل ظهور النتيجة ، ولكن أليس
علاج مثل هذه الثغرة سهل وبسيط ؟؟ فإذا
كان السبب عدم توفر إمكانية التخزين على
الحدود لحين ظهور نتائج الفحوصات اللازمة -
من برادات وغيرها فعلياً بتوفيرها ...
ولنتهي من هذا الموضوع وإذا كان السبب
التضارب في نتائج المختبرات ... فعلياً أن نأخذ

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٧/٢/١٩٩٤ م ١٧

فعله معاليه والإجراءات التي اتخذها هي من
صلب مهامه الروتينية والتي لا يمكن أن تكون
سبباً للمفاخرة .

دولة الرئيس ... السادة النواب

إنّ المافيا الحقيقية التي لم يتعرض
لها معالي الوزير بشكل كافٍ وواضح ...
والتي لم يكن باستطاعته أن يقف بوجهها لم
يذكرها .. فأننا لا أصدق أن مستورد أجنبي أو
ساحل أو لحوم يستطيع أن يُدجّلها إلى السوق
إلا في الحالات التالية :

- (١) أن تكون مطابقة للمواصفات والمقاييس .
- (٢) أن يستطيع المستورد أن يستغل بعض
الثغرات الإدارية .
- (٣) أن يستطيع رشوة من لهم صلاحية إعطائه
الموافقة .
- (٤) أن يكون في الوزارة متواطئون .

أما المافيا التي لم يذكر ... والتي لا
تحتاج للجوء لكل هذه الأساليب فهي وزارة
التموين العتيبة تلك الوزارة التي تقلب
الأبيض أسود ، والأسود أبيض ... وهذا ما
انتضح لدينا من خلال لقاءنا مع المسؤولين ومن
خلال تقرير معالي وزير الصحة . بل أن معالي
وزير التموين نصّب نفسه قيماً على صحة
الناس وهو الأدرى بما ينفع ويضر ... وإن شرّ
البلية ما يضحك ... فهو يعرف متى يكون
الحليب صالحاً ، ويعرف متى يكون القمح
صالحاً ومتى يكون علف المواشي صالحاً
لكنه لا يعرف أنه لا يعرف ... فما زالت أيها

بما هو أكثر ضماناً لمصلحة المواطن ... مع
التأكيد على أن الجهة الوحيدة المخولة بالحكم
على سلامة الغذاء والدواء وزارة الصحة ، وإذا
كان الإشكال في نقص التشريعات ، وإذا كان
قانون الصحة العامة وبالتجربة لا يعطي وزارة
الصحة الصلاحية الكاملة للسيطرة على هذا
الموضوع ... فعلى الحكومة أن تتقدم لمجلسكم
الكريم بأمر مشروع قانون آخر أو تعديلات على
القانون تضمن السيطرة الكاملة على صحة
الغذاء والدواء وتقوية الفرص على من
اسماهم معالي الوزير بالمافيا والحيتان
فلاسيادة أيها الزملاء في أردنا إلا للقانون .

حسناً فعل معالي الوزير باستحداث
مديرية الغذاء ولكن هل وضع الرجل
المناسب في المكان المناسب أم أبقى القديم
على قدمه ؟؟ وهل معاليه تقضى وضع وزارته ،
ووجد أين ... ومن قبل من ؟ يتم التواطؤ
أحياناً ؟؟ وكيف كان يحدث أن يتعافى الغذاء
المریض، ويصبح صالحاً ؟؟ .

يقول معاليه أن الوزارة خرابنة ... وأنا
اتفق معه في ذلك ... ولكن أين التغييرات
الجدلية في هذه الخرابنة ؟؟ ماذا فعل معاليه
لتجاء كل التجاوزات التي تتم بحق سلامة
الدواء والعطاءات وماذا فعل من
اجل تصحيح وضع المختبر الدوائي وتجهيزه
بشكل جيد ؟؟ وكل ما اتخذ من إجراءات في
هذا المجال قليل ، بل قليل جداً مقارنة بالمدة
الزمنية التي أمضاها معاليه في هذه الوزارة ...
فهذا لا يحتاج لكل هذا الوقت ... وكل ما

هكذا من الأهل

الزملاء قد قبلت وزارة التموين أن تتاجر بمجموعة من المواد الغذائية فيجب أن تطبق عليها نفس الشروط التي تطبق على أي مستورد آخر دون تنازل هنا وتنازل هناك كما حدث ويحدث إلى هذا اليوم وإذا كانت هذه الوزارة تحملنا جميلة أنها تدعم المواد الغذائية بثلاثين مليون دينار ... وثمينا من ربح التجار في هذه المواد ولكن ثلاثين أخرى ولنصف على هذا المبلغ أي مبلغ تروته مناسباً ومعتقلاً ستجدون في المحصلة أن هذا المبلغ زهيد جداً مقارنة بما تسببه لنا من أضرار في صحتنا وصحة أطفالنا من خلال استيرادها لحليب غير مطابق للمواصفات بدءاً بإنتاجه وتعبئته بطرق غير سليمة وإنهاء بعبواته التي لا تستعمل في أي بلد في العالم إلا بالأردن ودول المجاعة فالعبروات غير سليمة شمساً وتركيباً وتحتوي نسباً عالية من الأكسجين مما يؤدي إلى ترنخ الحليب وبما يمكن أن يؤدي للإصابة بالسرطان ، وكذلك استيراد كميات كبيرة من القمح المصاب بالحشرات التي يمكن أن يؤدي إفراز بعضها للإصابة بالسرطان أيضاً ، زيادة على تعرضها أكثر من مرة للتبخر بالمواد الكيميائية لقتل الحشرات وبكل ما لهذه الكيميائية التي هي سُموم من تأثير على صحة الناس ، ناهيك عن استيراد الأسماك النافقة وغيرها .

إنني أتمنى الزملاء أتوجه لجلسكم الكريم بالمطالبة بفتح ملف هذه الوزارة ودراسة وضعها وممارستها ودراسة بشكل جاد وعلمي مدى ضرورة بقائها وكم دولة في العالم يوجد

بها وزارة تموين ... وهل يمكن أن نعيش بدونها ... هذه تساؤلات مطروحة عليكم ، علماً بأنني سأقدم بالقرب القادم ويؤيدني في ذلك مجموعة من الزملاء الكرام بطلب مناقشة وضع هذه الوزارة .

دولة الرئيس ، زملائي الأعزاء .

إنني أؤيد وأدعم معالي وزير الصحة ، وإنني متأكد ومطمئن أن ما عمله بدافع الغيرة والحمية والولاء لهذا الوطن ، وحرصه أن نكون على أحسن حال ... وإن لم يوفق معاليه في الأسلوب الذي انتهجه في تناول هذا الموضوع ... فكلنا خطاؤون .

زملائي ... لا يجوز أن نستمر في الحديث عن الفساد والمفسدين ونحن لا نفعل شيئاً عملياً لمحاربة ذلك فلتكن هذه مناسبة فريده ... للقضاء على الفساد في وزارة من أهم الوزارات ... وليحول كل من ثبت تورطه إلى القضاء ... وألا ما الفائدة أن نستمر بالقول أن هنا فساد وهناك فساد وكل شيء باقي على ما هو وعلينا إذا لم نجد شيئاً من ذلك أن نغلق ملف الفساد الذي أساء وسيء لسمعتنا ولوطننا ولنظامنا السياسي ... فلا يجوز الإتهام لأجل الإتهام ... وعلينا أن ندرك أننا والحكومة فريق واحد ، نسعى لتحقيق هدف واحد ، هو عز وصلاح وازدهار هذا الوطن . وإنني لوائق أن رئيس هذه الحكومة بتاريخه التنظيف وكفاءاته العالية ، وكونه طبيب سيكون أكبر سند لنا في معالجة هذا الموضوع ، وإنني أشكر الحكومة على تناولها هذا الموضوع بهذه

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى للجمعية في ١٩٩٤/٢/١٩ م ١٩

دولة الرئيس ، الزميلة والزملاء الكرام .

لقد لجأ معالي وزير الصحة في قضية الدواء والغذاء إلى الصحافة لعرض الموضوع بأسلوب دراماتيكي زرع الزعج والهلع في نفوس المواطنين وقلوبهم وخلق جواً من الشك فيما ياكلون ويشربون من غذاء ودواء .

وكان على معالي الوزير أن يلجأ إلى القوانين والتشريعات والأنظمة المعمول بها والتي تعطيه القوة والمنعة لمواجهة جميع المخالفات .

دولة الرئيس . الزملاء الكرام .

بالرغم من مخالفتي لمعالي الوزير في أسلوب الطرح إلا إنني أشكره على طرحه هذا الموضوع الهام وأطلب منه الاستمرار في معالجة الموضوع وعدم التوقف عن محاولته مهما كانت شدة الضغوط ومصدرها ونحن في هذا المجلس نضمن له الدعم والمعن والتقدير والتعاون إننا بانتظار أن يزودنا معالي الوزير بالملف الكامل للدواء والغذاء شاملاً أسماء من أسماهم الوزير بمافيه الدواء والغذاء والحيتان والقطط السممان . ليتم تحويل هذا الملف إلى القضاء ويأخذ كل ذي حق حقه من النواب أو العقاب .

دولة الرئيس الزملاء الكرام .

أنا على استعداد تام للتعاون مع معالي الوزير في استصدار كافة القوانين والتشريعات اللازمة والتي يراها ضرورة لردع المخالفين

الطريقة وتبنيها له وتشكيلها للجان اللازمة للتحقيق في هذا الموضوع ووضع الحلول السليمة جنباً إلى جنب مع اللجان البرلمانية التي تستمر في عملها بمتابعة قضايا الطعام والدواء وإنني كطبيب أولاً وكتائب ثانياً أقول وبضمير حي أنه لا يوجد سبب للرعب الذي دب بين الناس وأنه ليس صحيح أن كل طعامنا فاسد وكل دوائنا فاسد . بل أنه من الطبيعي جداً أن نجد طعاماً فاسداً ، ليس بالضرورة فاسداً حين أستورد أو حين أنتج .

ودور وزارة الصحة الرقابة المستمرة لبيع دواء فاسد للمستهلك ، وهذا يتم في كل دول العالم حيث كل طعام معرض للفساد ، وكذلك لا بد من الرقابة المستمرة والكفؤة على الدواء . ولن أدخل في تفاصيل النواحي الفنية لهذا الموضوع حيث سنوردها بتفصيل لجلسكم الكريم .

حما لله الأردن وأدام قيادته الحكيمة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام . شكراً .

السيد منير صوير ، المتحدث الذي يليه دكتور محمد ابو عليم .

السيد منير صوير :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسولي الامين

هكذا من الأهل

وليعيش المواطن في طمأنينة واستقرار وإذا كان معالي الوزير يشعر بعدم كفاية الأجهزة والمختبرات الموجودة أو التعاون معه لتطوير هذه الأجهزة والطاقت والذلي من شأنه الارتقاء بمستوى الاداء البشري والتكنولوجيا . كما وانني اطالب وزارة التمرين ممثلة بوزيرها بضرورة التعاون مع وزارة الصحة والعمل بروح الفريق الواحد لفضح الممارسات الخاطئة ووقف التلاعب بقوت المواطنين ودوائهم وتقوية اجهزة الرقابة في الوزارتين .

دولة الرئيس الزملاء الكرام

ولمعالجة آثار هذا الموضوع ، وتفاديه مستقبلاً اقترح ما يلي :-

(١) انطلاقاً من المصلحة الوطنية وحفاظاً على مكتسباتنا الاقتصادية والتجارية فلانني اطلب من معالي وزير الصحة بشكل خاص والحكومة بشكل عام اصدار بيان خاص واضح وشامل لا لبس فيه يبريء الدواء والغذاء المصنّع محلياً .

(٢) ايجاد مؤسسة مركزية تعني بالرقابة الدوائية والغذائية على أن يكون لها نظامها وتشريعها وحصانيتها واستقلاليتها ويكون لها اجهزتها ومختبراتها في مختلف المناطق والتجمعات السكانية .

(٣) تشكيل لجان متخصصة للبحث والاطلاع على دساتير الدواء والغذاء المعمدة في الدول المتقدمة واصدار مواصفات دوائية وغذائية ذات معايير خاصة بما يتلاءم وظروف الاردن .

(٤) زيادة الاشراف على الادوية البيطرية والمعالجات الكيميائية للمزروعات وذلك للتقليل من المخلفات الكيميائية والسموم على متوجاتنا الزراعية .

حفظ الله الاردن من كل سوء وحفظ قيادته الهاشمية الامينة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور محمد ابو عليم . يليه السيد نادر ظهيرات .

الدكتور محمد ابو عليم :

بسم الله الرحمن الرحيم

" اللهم امنحني الرزاة والصفاء لأقبل الاشياء التي لا أقدر على تغييرها ، والشجاعة لأغير الاشياء التي أقدر ان اغيرها ، والحكمة لكي اعرف الفرق بين الاثنين " .

دولة الرئيس :

- إن الغذاء والماء والهواء عناصر الحياة .

- وقد تكون هي الداء .

وهنا يأتي الدواء .

فلنبداً بالغذاء أولاً :

إن التطور الحضاري أسهم في ظهور الصناعة الغذائية وتمتدوها شكلاً ولوناً وطعماً وحفظاً ونقلأ وبيعاً .

ومن أجل سلامة الإنسان وضعت الرقابة على هذه الأغذية ووضعت النظم والأحكام

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٢١ م ٢١

والمواصفات والمقاييس وأني مخالفة لهذه النظم والشروط تُفقد المادة قيمتها الغذائية أو تُصبح ضارة بالصحة . فيتم اتلائها أو مسحها من الأسواق .

وهذا يحصل في أي دولة في العالم بغض النظر عن تقدمها وقد تكون هناك تجاوزات إما لسوء الرقابة أو لأسباب فنية .

رقابة الحكومات هي المسؤولة عن إتلاف الأغذية غير الصحية وما تزال هذه الرقابة دون المستوى حتى في أعظم الدول ومثال على ذلك مأخوذ من كتاب للدكتور لامب في الولايات المتحدة يقول ان ٧٥٪ فقط من الحيوانات التي تذبح للمتاجرة تمر تحت رقابة الحكومة ويُعزى ذلك الى أن الطبيب المفتش لا يستطيع الكشف الكامل على كل الحيوانات بل يأخذ عينات وهذا يترك مجالاً للبيع حيوانات مريضة وتباع في الأسواق .

• وفي البلدان النامية حيث اللحم قليل وغالي الثمن يتم التراخي في التفتيش والرقابة .

لنجد في الأسواق كثيراً من لحم الحيوانات المريضة ولكن رحمة الله واسعة إذ أن القليل من هذه الامراض ينتقل الى الانسان ولا لؤجيث شعوب كاملة مريضة .

ونقطة أخرى يجب التأمل فيها :

ان السرطان موجود في الحيوانات التي يؤكل لحمها ففي سنة ١٩٥٤م مات في الولايات المتحدة (٥٤) مليون طير دجاج مريض يُدعى [ليموماتوس] .

أي سرطان مسبب عن فيروس ينتقل من

طير الى آخر وقد دلت التقارير أن تورمات مشابهة في الانسان قد تكون من أصل فيروسي ولكن لا يوجد برهان على أنها تنتقل عن طريق الحيوان .

• أما مشتقات الحيوان من الحليب والالبان والاجبان فهي وسط خطير لنكاث الميكروبات إن لم تتوافر الشروط الصحية الكاملة في الصنع والحفظ والنقل والبيع .

• الاغذية الزراعية : البقلة منها وغيرها تبدأ الرقابة من الحقل وحتى البيع ولها مواصفاتها ومقاييسها .

• أما المواد الكيميائية المضافة الى الاغذية سواء للحفظ او تحسين الطعم تحتاج الى رقابة علمية دقيقة وسنين طويلة حتى نعرف تأثيرها .

• واما المواد المضافة الى المحاصيل الزراعية بكل انواعها فتحتاج الى مقاييس ورقابة شديدة لخطورتها على صحة الانسان .

الدواء : هناك شركات عملاقة في العالم تتسابق في الصناعة الدوائية لإيجاد الدواء المناسب للمريض والأقل ضرراً على صحة الانسان ويمز بتجارب واختبارات على مدى سنين . واذا ثبت نجاعته وتم تسجيله واعتماده وفق مقاييس معينة يتم تداوله .

أما الدول النامية تأخذ بهذا الدواء وفق مقاييس ومواصفات الدولة المنتجة ولكن يبقى الدواء أي دواء تحت الرقابة سواء من موظفي الحكومة المعنيين والصيديلي وحتى الطبيب المعالج . وحين اكتشاف أي دواء ضار بالصحة العامة

هكذا من الأصل

لأي سبب يُسحب من الأسواق وجرى ذلك في أكثر الدول تطوراً .

دولة الرئيس

إن كثرة الأغذية وتعدد ما ساهم في كثرة الأمراض بالإضافة إلى عوامل تلوث البيئة التي هي مشكلة العصر .

ولكن يستمر العالم بالأكلي ويعاني من السمّة ويبحث عن وسائل لتخفيف الوزن ووسائل للعلاج .

دولة الرئيس :

قال استاذ علم الاجتماع ابن خلدون قبل ٦٠٠ عام في التجار [أهل النصف قليل فلا بد من الغش والتطفيل المحف] .

[ولولا وزغ الاحكام لأصبحت أموال الناس نهياً ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين] .

من هو مروج الغذاء والدواء الذي يلبي حاجات الانسان ويشبع شهواته بالصحة والمرضى هم التجار فيبدأون اسماك صغيرة ويعرعون ليصبحوا حيتاناً فمنهم للنصف والمحجف يحثون عن الربح ولو على حساب الغلابي والمساكين .

يقربون من الحكام لكي يكون لهم النفوذ في تسهيل معاملاتهم وهذا مقبول ما دام الأمر لا يضر لصحة وكرامة المواطن .

أيها الزملاء الأفاضل

ما تقدم نجد أن أي دولة في العالم وبها كثرة وعظمت أو صغرت معرضة للأمراض بجميع أنواعها ومصادرها .

ولكن يا سادة — الاحكام والقوانين والاعلاق ومخافة الله هي التي تردع البشر بدفع بعضهم ببعض .

السيد الرئيس

إنني كأني مواطن لم اشعر ابداً ان هناك رقابة كافية على ما نأكل ونشرب ونسمع الكثير عن اللحم الفاسد والجيف وصناعات الغلاء من المرتديلا وحتى الشوكلاته وحتى العاملين في صناعة الغداء هم أخطأ في نقل المرض من الحيوان .

نحن بحاجة الى جهاز رقابة متكامل وموحد وجهاز مواصفات ومقاييس وطني يشرف عليه رجال منتجون لا يبيعون ولا يشترون بهذا الوطن وابنائهم يطبقوا الاحكام بصراحة وبدون خوف أو وجل .

دولة الرئيس

اسمع لي ان أخطب معالي الزميل ملحق الرجل الشجاع الذي ناز على الفساد والفاستين ونحن معه ونؤيده .

أيها الزميل الطيب ا لقد قرأت تصريحاتك في جريدة شبحان لأجد ما الذي قصدته من نقل المعركة الى الصحافة .

فوجدت نفسي أمام انساني طيب يؤيد

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٢٣ م ٢٣

ارجو ان ابدي الملاحظة التالية قبل إلقاء كلمتي يعتصم امام مجلس النواب الآن ممثلون عن القطاع الزراعي ، اطلب من الحكومة الألتقاء بممثلهم لشرح وضعهم .

تمهيداً لدراسة وضع القطاع الزراعي بشكل متكامل .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة نيابة عني وعن الزميل سالم زوايدة .

" بسم الله الرحمن الرحيم "

دولة رئيس مجلس النواب — الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

حسناً فعل معالي وزير الصحة حينما نشر غسيل الصحة في هذا الوطن ، فله الشكر والتقدير مني ومن المواطنين الذين انتشروا بتمثيلهم وحسناً فعلت صحافتنا حينما غطت تصريحات الوزير وهي بذلك تجسد عملياً المشاركة مع السلطات الثلاث في الحفاظ على سلامة المواطن وامنه .

دولة الرئيس — الزملاء النواب .

ان ما قام به معالي وزير الصحة يعتبر عملاً جريماً يسجل له ولا يسجل عليه ، وهو بذلك ارسى قواعد يخشع الاقتداء بها من جميع المواطنين سواء اكانوا في القطاع العام او الخاص ، وهو عدم السكوت على الغش والفساد في اي موقع من مواقع الوطن

الاطلاع ويعرض لمواجهة فبر عن ذلك ونفس عن نفسه عن طريق الصحافة . فانا معك يا معالي الوزير لشخصي كل من تُسَوَّل له نفسه الاساءة الى أمن الأردن واستقراره .

وانني لا اتفق معك بتسمية الفاسدين بالحيثان بل نحن مع جلالة القائد الذي اطلق عليهم وعلى امثالهم لقب " الجرازين " .

دولة الرئيس

هناك " أزمة ثقة " بين المواطن والمسؤول لهذا أخذت هذه المسألة ضجة كبيرة وخطيرة فالمواطن ينتظر من هذا المجلس وهذه الحكومة ان تخرج بنتائج تُعيد الثقة للمواطن بتفسيه ووطيه فالماضي ترك مناعة لدى الجرازين فلا تقتلها اسلحة الكلام والتصريحات .

وحسب قول السيد الوزير ان هناك حكومات سابقة ترعرعت في ظلها الحيتان فليقدم السيد الوزير أوراقه الى النائب العام وإلى مجلس النواب كاملة وبالاسماء والوقائع ، وكلنا معه حتى النهاية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،

السيد نادر ظهيرات ، يليه السيد ابراهيم شحده .

السيد نادر ظهيرات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس .

هكذا من الأشهر

١. لا يجوز السكوت أو التهاون مع المفسدين والفاستين مهما كانت قدرتهم ومهما كان نفوذهم .

٢. ان فتح ملف الفساد في وزارة الصحة وخاصة فيما يتعلق بالغذاء والدواء يجب ان يكون مُؤمَّدة لفتح ملفات الفساد في عديد من المواقع الاخرى .

٣. لا يجوز اعتبار هذه القضية خلافاً بين سلطة وسلطة ، ويجب ان يكون النقاش في هذه القضية مُطلقاً من الالتزام بسلامة الوطن واستقراره وسلامة المواطنين وحياتهم .

٤. ان نجاح مجلس النواب في التحري عن الحقيقة والوصول اليها فيما يتعلق بالغذاء والدواء واتخاذ الاجراءات الحاسمة والمبسورة بحق مرتكبي المخالفات سيقوي موقف المسؤولين الشرفاء في هذا الوطن بحيث سيادرون الى كشف مواقع الفساد التي يعرفونها والتي لا يستطيعون الكشف عنها نتيجة لوجود بعض الغيلان المتفلسين في بعض المواقع في هذا الوطن .

٥. ان كشف الحقيقة ووضعها امام الشعب سيزيل حالة القلق والتوتر التي لحقت به ، ويقوي الثقة ما بين الشعب والحكومة ، وعندما سيصل الى قناعة تامة بان صحة المواطن وسلامته لدى الحكومة اهم واكبر من نفوذ اي شخص او اية جهة ، وبعثادي ان دولة رئيس الوزراء الذي جاهد وجاهدنا معه في المجلس السابق من اجل الاثبات على المؤسسة الطبية

وسيجدون معهم ان فعلوا ذلك كل الشرفاء في هذا الوطن ، فهل يسجل معالي وزير التكوين بادرة جديدة لاعطاء صورة واضحة عن الامور التيمونية وخاصة بعد ان سمعنا عن بعض انواع الحليب الفاسد ، والقمح والمعلبات واللحوم وغذاء الاطفال وهل يسجل معالي وزير المياه والري بادرة اخرى للكشف عن تشليح المواطنين لارض استصلاحها وقاموا بزراعتها بالبيارات والاشجار وتم تفويضها للحيثان ، وهل بادر معالي وزير الزراعة بالكشف عن اسعار مستلزمات الانتاج وعن المستغلين لقطاع المزارعين بحيث اصبحوا غير قادرين على دفع ثمن المياه التي تزوي مزارعهم وهل وهل وهل ... الخ ؟ وهل بادر دولة رئيس الوزراء بما عُرف عنه ومثله من نظافة واستقامة وجرأة للكشف عن مواقع الفساد وسنجدنا وجموع الشعب نشد على يديه ونبارك خطاه .

دولة الرئيس - الزملاء الكرام ،

لقد قدم معالي وزير الصحة بيان الحكومة ، وما يمكن تسجيله على هذا البيان الشجاعة في الاعتراف بوجود نقص وخلل في تطبيق التعليمات مما يشكل مظهراً من مظاهر الصحة العامة ، كما تضمن البيان وجود نفر من الفاسدين الذين يستوردون مواد غذائية وادوية وعلاجات غير خاضعة لشروط الصحة العامة .

دولة الرئيس - الزملاء الكرام ،

قبل نقاش بيان السيد الوزير ارى ان نطلق من النقاش التالية :

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٢٥ م ٢٥

العلاجية ليصل الى مواقع العلاج المتقدمة في هذا الوطن بجميع ابناء الشعب فقرائهم قبل اغنيائهم سيكون اكثر المسؤولين حماساً للوقوف ضد اولئك النفر الذين نالوا وينالون من صحة وسلامة اطفالنا وابنائنا .

دولة الرئيس - الزملاء الكرام

لقد ذكر السيد الوزير العديد من المخالفات وانني حفاظاً على الوقت اذكر عدداً محدوداً منها .

١. الدواء

أ- ان وزارة الصحة لا يوجد فيها قانون للدواء والادوية يتم بيعها في الاسواق دون ان تمر على الوزارة لتسجيلها وهذا يتوجب من الحكومة ايجاد تشريعات جديدة او بتعديل الموجود فيها لسد الثغرات التي يمكن ان ينفل منها اصحاب الضمائر الميئة .

ب- ان ادارة الرقابة الدوائية يديرها جماعة لهم مصالح في الخارج ولهم صيدليات خاصة ، اي ان التجار يتحكمون بالاستيراد والتصدير ، وهذا الامر يتطلب الكشف عن هؤلاء المتاجرين بصحة الشعب ، واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تحكمهم بهذه المادة الضرورية .

ج- ذكر السيد الوزير ان بعض الادوية تباع باسعار تتراوح ارباحها من ٣٠٠٪ الى ١٨٠٠٪ وهذا اقصى انواع الجشع والاستغلال ، ولا يجوز السكوت عليه ، وان كان التبرير لبعض ان الوزير وجهاز وزارة الصحة هو المسؤول عن

تسعر الدواء فهو تبرير قد يكون مقبولاً باعتبار انهم حراس بحكم موقعهم ، ولكن هل هذا يعطي تجار الدواء مبرراً لارباح خيالية لا يقرها عقل ولا منطق على حساب قوت الشعب ودوائه وصحة ابنائه ، وعودة بنا الى نص المادة ٥٦ من قانون مزاول مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ حيث تقر ان الربح المصرح به لاصحاب المستودعات يجب ان لا يزيد عن ١٥٪ من الكلفة وللصيدليات بما لا يزيد عن ٢٠٪ ايضاً من الكلفة ، فهل أخطأ وزير الصحة حينما ذكر ان الادوية تباع بارياب خيالية تصل الى ١٨٠٠٪ احياناً ليصل الحد ببعض الى محاكمته بدلاً من تقديم الشكر له

٢. الغذاء

أ- يقول السيد الوزير ان المانيا يقومون باستيراد قمامة العالم الصناعي بواسطة عملائهم وكبها في وجوهنا وهم تجار الاغذية والادوية ، نريد ان نسمع من هم عملاء المانيا في هذا البلد ، ومن هم التجار الذين يستوردون المواد الفاسدة ، كما يقول بانهم يطعموننا القمامة والطعام المرفوض عندهم .

كيف دخلت هذه القمامة . ومن هم المسؤولون عن المختبرات الذين اجازوا دخول هذه القمامة ، بل ان هناك من يقول ان الاغذية والاطعمة تدخل احياناً السرق وبعد ان تستهلك تُضطر عينة الفحص .

كما تُشارك نقابة تجار الاغذية الوزير

هكذا من الجهل

الراي بدخول بعض الأغذية الفاسدة حيث يقولون في نهاية بيانهم الذي ردوا فيه على معالي وزير الصحة (ويعلم معالي وزير الصحة كيف تدخل الأغذية الفاسدة الى هذا البلد) .

ب- يقول معالي الوزير ان درجة الحرارة الملائمة للاجبان واللحم يجب ان لا تتجاوز ٥م ، واذا ما تجاوزت ذلك تكون مصيبة ، ولم يتقيد التجار بالمواصفات وادخلوا مواد بدرجة ٥م كيف دخلت هذه المواد والتي قد تكون السبب في ارتفاع نسبة المصابين في هذا الوطن ، ومن المسؤول عن دخولها ، وهل يجوز ان يبقى هذا النفر من التجار يصلون ويجولون دون عقاب .

دولة الرئيس - الزملاء الكرام

في ضوء ما سبق ارجو ان ابيد التوصيات التالية :-

١. تشكيل لجنة برئاسة احد كبار القضاة وعضوية اشخاص معروفين بالنزاهة والاستقامة واصحاب اختصاص في مجال الدواء والغذاء للوصول الى الحقيقة كاملة .

٢. تحويل من يثبت تورطه الى القضاء ليقول كلمته فيهم انطلاقاً من قوله تعالى (ولكم في الحياة قصاص يا اولي الابواب) وانصح بعدم تحويل القضية الى القضاء قبل استكمال جميع جوانبها مع وجود الادلة الدافعة للمخالفة وخلاف ذلك فان اي شخص من هؤلاء الفاسدين سيخرج من المحكمة وقد وضع وسام البراءة والعلامة والشرف على صدره .

٣. ايجاد هيئة فنية متخصصة ذات صلاحيات واسعة تتمتع بالحصانة وتشرف على مخبر عصري وحديث بحيث لا تدخل البلاد اية مواد غذائية الا بعد التأكد من سلامتها مع الغاء تعدد المختبرات وجهات الفحص .

٤. التخفيف من الاستيراد ، والاعتماد على الموارد المحلية وخاصة فيما يتعلق بالثروة الزراعية بجميع وجوها وخاصة الحبوب وتشجيع الاتقال على تربية الثروة الحيوانية والدواجن .

٥. الرقابة الصارمة على مستلزمات الانتاج الزراعي والتي لها تأثير على الصحة العامة . كالعلاجات المستوردة ، والهormونات المضرة ، والبذور والتقاوي .

دولة رئيس مجلس النواب - الزملاء الكرام

ان سمعة الاردن لانهزها كُشِفَ لحالة فساد ، او تحويل تاجر فاسد او مسؤول متآمر على صحة الشعب الى المحكمة ، بل ان الوصول الى الحقيقة بعد مناقشة ومشاركة من جميع مؤسسات الوطن سيقوى شُعبة البلد الديمقراطية، وسيزيد من جمالها ، وهذا دليل صريح واثارة واضحة الى تجلر الديمقراطية في وطننا ، وستكون الصورة اجمل إن تمت مُحاسبة الفاسدين مهما اعتلت مراكزهم ومهما كان حجم كنوزهم .

حفظ الله الاردن آمناً مطمئناً على صحته وسلامته وامنه تحت قيادة الحسين المعظم وولي عهده .

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الاولى المنعقدة في ٢٦/٢/١٩٩٤ م ٢٧

تصريح لصحيفة او للتلفاز او لجهة اخرى وذلك لتعارض وتضارب وتناقض التصريحات المشار اليها .

واذا كنت قادراً على اجمالها فأنتي اقول انه ومن حيث المبدأ فأنتي لست معنياً بأن اهتف للوزير ولا ان اهتف ضده فهو مواطن كأني مواطن يملك الحق بالتعبير عن حق ويخضع ما نخضع له جميعاً من قوانين بالاضافة الى ما يخضع له كموظف عام في الجهاز الذي ينتمي اليه ولما يضار من تصريحاته ان يلجأ الى القانون ولن ينتفع منها ان يلجأ الى القانون ايضاً ليستثمرها ، ولكن ذلك لا يتعارض مع ان اتاولها ليس محاكمة له وإنما محاكمة لمادة تصريحاته والتي من جاني لم أرى فيها كشف ولا فتح ميبناً وان كان من شيء جديد جاء به معاليه فهو ان يصدر تصريح عن موظف كبير في قضية ذات وزن كبير ومن هذا الجانب فأنتي اشد على يده واشجعه وامثاله على قول الحق في كل مرة وان لا يخشوا في ذلك لومة لائم ، ولكن ذلك لا يتعارض مع اسئلة يجب ان تثار حول التصريحات ذاتها محاكمة لها بالذات ، فقد تساءلت كثيراً حول سبب اجمالها وتعميمها وتساءلت حول سبب الزوج بها الى الصحافة وليس من خلال القنوات وتساءلت حول الغرض والأغراض وفيما اذا كان معاليه يقصد ان يحشد الناس ضد الغلاء والدواء وما زالوا يأكلون ويتداولون او اذا كان يقصد حشدهم ضد اشخاص بأسمائهم او اوصافهم وما زال لم يقدم ولم يعرف احد من هم هؤلاء الذين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً لك .

السيد ابراهيم شحدة ، يليه الدكتور نزيه عمارين . تفضل بقي متحدثين سأرفعها بعد حديثهم ، تفضل اخ ابراهيم .

السيد ابراهيم شحدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الأخوة النواب المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

كلنا حرب على الفساد عبارة اجبت بها اثناء الانتخابات ومازالت ترن في اذني وما زال قلبي يتحرق الم وانا اخشى ان تقود حربنا ضد الفساد كحربنا كأني عدو شخصاته تكون محصلة كل ما نقوم به من اوامرات خدمة له وتمكيناً له من انفسنا في كل مرة والذي ادعو الله ان لا تكون معركتنا هذه واحدة من تلك التي نصل من ورائها الى الغاية ذاتها فيخرج من نشن الحرب عليه رابع في كل مرة وتنتصر قلوبنا الحصرة والمرارة هذا طبعاً اذا كنت احسنت فهم هذا الذي يجري على انه فعلاً حرب على الفساد لأن تحليل ما يجري محصلته ان كنت احسنت الفهم ايضاً انه بحث لموضوع الغلاء والدواء على أرضية تصريحات لوزير الصحة والذي حرصت انا منذ البداية ان اقول انها تصريحات منسوبة الى الوزير حتى جاء معاليه ليؤكد صدور تصريح عنه ودون ان يشير الى ما اذا كان يقصد

هكذا من الأهل

ومستمر وما هي الوظيفة التي ستقوم بها بعد كل جلسة نقاش حول أي مسألة من المسائل لأختصر ذلك فأقول إن مهمة المجلس من هذه الوجهة دائمة ومستمرة وإن لجنة للتحقيقات يجب أن تكون موجودة وفي كل مرة وإن باب مفتوح للشكوى يجب أن يطره المواطن كل مواطن كل ما كان ذلك ممكناً وإن تحقيق سيكون حول أي قضية يجب أن تقوم بها هذه اللجنة وإن توصيات محددة يجب أن تقدم إلى المجلس الكريم في كل مرة وإن كنت لا اعترض على جلسات النقاش فأنا أحاول أن أضيف شيء إلى أسلوبه لأقول أنه يجب أن يأتي تابعا وليس سابقاً على مثل هذه المهمة حتى يكون هناك ما يمكن أن نفعله تهمة ضد وزير سواء كان ذلك بسبب تقصير منه أو تقصير من خلال من قصروا ولم يتخذ بحقوقهم الإجراءات أو إحالة إلى القضاء ، كل ذلك وفق الحقائق والمعلومات وأرجو أن يكون ذلك اقتراح يأخذ طريقه إلى النقاش اشكركم والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الدكتور نزيه عمارين ، يليه الدكتور عارف البطاينة .

الدكتور نزيه عمارين :

دولة الرئيس

الاخت والاخترة النواب المحترمين

أبدأ كلمتي هذه بحمد الله وشكره على سلامة عودة قائد الوطن ورمز عزته وعطاءه وكبريائه وبعد .

يجب أن نثور ضدهم أو أن تأتي عليهم ليلاً أو نهاراً وأما عن النهجية والأسلوب فما زلت حريص في كل مرة أن اعتر بهذا الأهتمام وهذا الجهد الذي يبذله المجلس الكريم والصحافة وغيرهم وأقول إن في ذلك خيراً كثيراً بالتأكيد ولكن وحرص على أن نصل غاية وحرص على أن نحقق نتيجة فإن أسئلة كثيرة يمكن أن تثار حول هذا الذي يجري من حيث الطريقة والهدف والأسلوب فأذا ما كنت اعتر بهذا الأهتمام أسأل نفسي في كل مرة كيف كان سيكون حالنا وسلوكنا لو لم يدي معاليه بهذا التصريح وماذا لو حشد كل موظف في موقعه ملفاته ونزل بها إلى الشارع ليخبرنا بحجم المصائب والألم والمخالفات والجرائم فهل سنكتفي في كل مرة أن نتصدى للقضية بناءً على أثارها من شخص ما وخاصة إذا ما كان مسؤولاً وهل سيأكلنا الهلع والفرع من حجم الأرقام دون أن نعرف نسبتها وأقول لأخواني في كل مرة ماذا لو كان المشتكي شخص عادياً وماذا لو كان المشتكي مواطن زار مستشفى ، وماذا لو كان المشتكي من ذوي من طحنته عجلات السيارات وماذا لو كان المشتكي قريب لحصم اخرج خصمه بعد أن قتل من قتل وماذا وماذا ؟؟

وماذا لو سألت نفسي عنا نحن كنواب وفيما إذا كنا قد اتينا من عالم آخر لا نعرف شيء عما يجري إلا إذا جاء هناك من يبهنا إليه وما هي الوظيفة التي نقوم بها أساساً وكيف نتابع هموم ومشكلات المواطنين بشكل دائم

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٢٩

أيها الاخوة النواب

لقد وصلنا بفضل حكمة ودراية وتوجيهه باني نهضة هذا الوطن وجهود المخلصين من ابنائه إلى ما نحن عليه من تقدم وازدهار وعمران وأمن واستقرار ، تتجج هذا كله بالديمقراطية التي نعيش الان ضلالها ولكن أيها الاخوة امام هذه الانجازات العظيمة تحديات كبيرة داخلية وخارجية .

ولقد تعودنا في الماضي ان نسمع عن بعض قضايا الفساد بأشكاله المالية والإدارية والفئوية والدوائية ولكنها كانت دوماً سرعان ما تتلاشى وراء محاولات التسويق والمماطلة والمداينة والخطر من ذلك تضليل قيادة الوطن بمعلومات بعيدة عن الواقع ومغايرة للحقيقة المرة ، وبالتالي التستر عليها وترك المشكلات الصغيرة وبؤر الفساد لتتنامى وتتراكم وتتفشى وتمتكن في النهاية من أجهزة الحكومة إلى أن يصبح أمر السيطرة عليها ضرباً من الخيال ... ومع نموها تنمو المصائب والممانعة وتتحول إلى تؤثر اجتماعي يقف المواطن المسؤول التغيير حائراً مشلولاً الإرادة لا حول له ولا قوة امام هول واختطار مثل هذه البؤر الفسادية ومراكز القوى لا بل انها السرطان بعينه فهو ان خرج عن صمته وقهره وقال شيئاً أو إنتقد إنحرافاً ادارياً أو مسلحياً أو مالياً عيس مصلحة هذه البؤرة الفسادية أو تلك من قريب أو بعيد ... فسرعان ما يوجه إليه الاتهام بوطئته وربما يفقد وظيفته ، بعد توجيه اشد وأقصى التهم اليه بأنه يسيء إلى الوطن وسمته وأمنه واستقراره ،

ويساعد على اثاره البلبلة وربما يتهم بالخلل العقلي والجنون وأنتم يمثل هذا الجنون تماماً أيها الاخوة النواب ما يتعرض اليه الآن معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس هذا الرجل الشجاع الأمين الذي ترجم بكل امانة وإخلاص معاني القسم العظيم واضعاً مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار في محاولة جسورة شجاعة لكشف أوكار وبؤر الفساد الغذائي والدوائي وممارستهم وتجاوزاتهم تمهيداً لحاسبتهم واقتلاعهم ومكافحتهم قبل ان يتمكنوا هم من هدم كل ما بناه الوطن .

أيها الاخوة النواب ،

- ان مواجهة ومحاربة الفساد بأنواعه هي المقدمة الأولى للديمقراطية .

- ان مواجهة الفساد والمفسدين هي المقدمة الأولى لبناء دولة القانون والمؤسسات .

- ان مواجهة الفساد وبؤره هي المقدمة الأولى ولتشجيع الاستثمار والانتاج والتصدير .

ان مواجهة الفساد هي الدعامة الاساس لأقتصادنا وصناعتنا الوطنية ، ان مواجهة الفساد هي الاساس والديمومة لسمعة الوطن ومنتجاته .

هذا هو ردنا الواضح الصريح على تباكي بعض تجار الاغذية والادوية على حساب سمعة الوطن وصناعته .

وبعكس ذلك ان تترك المصائب لتتم وتستهفل وتتكاثر ليعم الفساد معظم مؤسساتنا بدءاً بفضيحة دائرة ضريبة الدخل في نهاية

هكذا من الأهل

السبعينات ودائرة الأراضي وبعض موظفي ديوان المحاسبة وتشر معظم شركاتنا ومؤسساتنا الوطنية والاقتصادية الكبرى وأفلاس معظمها مروراً بشركة مصانع الأخشاب ومصانع الزجاج ومصانع الاسمدة ، والأنتاج التلفزيوني والملكية الأردنية وتصفية بنك البتراء وبنك الأردن والخليج والمنظمة التعاونية ، ومدينة أبو نصير السكنية ، والتطوير الحضري والبنك التعاوني وتعثر مؤسسة الضمان الاجتماعي وانتهاءً بفساد الغذاء واحتكار الدواء .

حقاً ايها الاخوة النواب في موضوع الغذاء ، انني ارى السيد الوزير لم يتجنى على احد وان ما قاله جزء من الحقيقة .

فانني اثنم للسيد الوزير جهوده الكبيرة وشجاعته النادرة في تبيان الكثير الكثير من الممارسات الخاطئة والتي على طلب الأخوة الزملاء بتحويل هذه الوثائق الى النائب العام تمهيداً لاتخاذ الاجراءات الصارمة بحق مرتكبيها .

وانني على توصيات الدكتور حمدي الشوا والمرفقة ضمن بيئات السيد الوزير .

واسمحوا لي ان اضيف هذه المعلومة التي وردتني قبل يومين وتعلق بالصناعات الغذائية . راجياً من الوزارات الثلاث المعنية التحقق من صحتها واتخاذ الاجراء اللازم واعلامنا .

(ان بعض الصناعات الغذائية ايها الاخوة

تستعمل مادة مبيضة هي مادة ال تيتانيوم (اي اوكسيد بدرجة نقاوة) شروط استعمالها ان تكون هذه المادة درجة نقاوتها (٩٩.٨٪) ان هذه المادة ايضاً تستعمل كمادة مبيضة بصناعات اخرى موازية مثل صناعات الدهان والأمنشن ولكن في هذه الحالة نفس المادة درجة نقاوتها تكون اقل بنسبة ٩٥٪ وان فارق ال ٥٪ هو شوائب معدنية منها الزئبق والكوبلت والرصاص والكالسيوم وهي مواد معدنية سامة جداً وربما ايضاً تكون مسرطنة وشروط نقاوة هذه المادة للمبيضة هي شروط اساسي ، الفرق في سعر وحدة الوزن من المادة الأولى النقية يساوي (٦٠٠٠) الاف دينار بينما نفس المادة غير النقية سعرها (٢٠٠) دينار والمعلومة تفيد بأن المادة الثانية هي التي تستعمل كمادة مبيضة ارجو التأكد من هذا .

المعلومة الثانية ايضاً تفيد بأنه يستعمل في بعض الصناعات الغذائية مادة حافظة مائة للتأكسد (Onti Oxydant) هذه المادة التي كانت تستعمل لغاية سنة ١٩٧٦ أعلن بالضبط انه كتبها اسمها (T.B.H.Q.) هذه المادة كانت تستعمل لغاية سنة ١٩٧٦ الى ان ثبت ان هذه المادة ليست صالحة للاستعمال البشري إنها مادة ايضاً لها مضاعفات جانبية شديدة وربما انها ايضاً مسرطنة ويسبب التحفظات على هذه المادة منعت من الاستعمال بناءً على توصيات من دور الرقابة الغذائية الأمريكية والألمانية وهناك بديل لهذه المادة وهي مادة (Vitamen.A) وتستعمل منذ ذلك الحين أي منذ قبل (١٥) عام لحد

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٣١

المسرطنة المستعملة في حفظ الأغذية وهرمونات النمو المستعمل في الزراعة والمواد المركزة ايضاً المستعملة .

وعودة الى مشكلة الدواء واسعار الدواء واحتكاره .

ايها الاخوة لعلنا جميعاً تساءلنا لماذا هذا التيار او لماذا ردة الفعل الضيقة في التأييد العام الذي قوبلت به تصريحات معالي الوزير في الشارع الاردني ان هذه الردة ايها الاخوة لم تأتي من فراغ ان هناك معاناة لا بد من الوقوف عليها ودراستها ان المواطن يعاني الكثير ايها الاخوة ولا بد لنا من مواجهة هذه المشكلة في موضوع الدواء هناك الأسعار فاحشة وهناك احتكار سواء من قبل الأطباء او من قبل الصيدلة . اسعار الدواء ايها الاخوة قالوا لنا ان السعر محدود ومحكوم ولا يمكن تجاوزه وان النسبة نسبة الربح على العلاج هي فقط (٥٤٪) ولأبسط ذلك لو كان العلاج ثمنه دينار واحد يضاف اليه (٥٤) قرش يباع للمواطن (١٥٤) قرش هذا ما قاله لنا وهذا ما هو مكتوب نسبة الربح لا تتجاوز (٥٤٪) والحقيقة تغاير ذلك كثيراً واليكم الأمثلة ولقد اثرت هذا الموضوع ايضاً تحت في هذه القبة ايضاً سنة ١٩٨٦ تطرقت الى موضوع المالمجات الطبية وإلى موضوع الأسعار في العلاجات .

ايها الاخوة ،

حبة السيمدين وهي عبارة عن حبة لعلاج المدة عيار (٨٠٠) تباع للخدمات الطبية ولوزارة الصحة ومستشفى الجامعة بـ (٧)

هكذا من الأجهل

ولكن معالي الوزير رفض الرضوخ لأبتزازهم وأمر بتزويد القطاع الخاص والمستشفيات لما يحتاجون وبالسعر الدارج سابقاً ، هكذا ايها الأخوة النواب هذا مثال بسيط على امثلة كثيرة ولا تحصى على اساليب ابتزاز حيتان الأدوية والمستودعات . واما عن موضوع العطاءات الحقيقة هناك اساليب لا أستطيع ان اصفها انت تحس ان شيء ما يجري في شيء غلط لكن لا تستطيع ان تمسك اي تمسك تقننا في هذا الموضوع يا اخوان شيء غريب عجيب إليكم بعض الأمثلة نلاحظ دائماً ان العطاءات التي تنزل تكون كميتها قليلة بحيث لا تغطي غالباً الربع الأخير من السنة فتثار ضجة إعلامية كبيرة المواطن يحتج ، برقيات لجلافة للملك برقيات لرئيس الحكومة الله اكبر ما في علاج ما في امثولنا كذا ، فتثار ضجة اعلامية كبيرة كل عام تقريباً ولكننا لاحظنا هذا لنقص العلاج فتضطر الوزارة بتوفير العلاج من السوق المحلي ولكن بسعر عال جداً وهنا يكمن التلاعب والتحايل لكن كيف تتبته ، وإلا ايها الأخوة بماذا تفسرون لنا هذه الظاهرة التي تتكرر سنوياً تارة بالقطاع الأسبرين واخرى بدواء السكري والأورام وبعض علاجات القلب وحليب الاطفال اليس هذا اسلوب للتحايل والتلاعب والابتزاز ورفع اسعار المواد الضرورية جداً لصحة المواطن والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها .

ايها المشرعون المدافعون عن حكومة الشعب لماذا تسمح لوزارة التموين السيطرة على تجارة السكر واستيراده وتوزيعه اليس هذا

قروش بينما تباع للمواطن بـ (٢٠) قرش وهي صناعة اردنية أنا افهم ان يكون هناك هامش في النوع او فرق في السعر (١٠٪) بسبب بيع الجملة والفرق بـ (٢٠٪) (٥٠٪) (١٠٠٪) اما ان يكون ثلاث اضعاف اذاً هناك خلل هذا ما قلته آنذاك سنة ١٩٨٦ في هذه القاعة ، لا بد من معالجته ، مثال آخر حبة ال بيرزتين وهو دواء لمرضى القلب مانع للتخثر ، حبة ال بيرزتين عيار (٧٥) انذاك سنة ١٩٨٦ ، كانت تباع لمستشفى الجامعة بسعر الجملة سعر الجملة بعدة فلسات اظن انذاك (٣ او ٤) فلسات للحبة الواحدة بينما كانت تباع للمواطن بعشرة قروش الحبة ، هناك هامش كبير جداً ايها الأخوة بين (٣) فلسات الى (١٠) قروش سألت عنها البارحة حبة ال بيرزتين تباع الآن بما يقارب (٢١) قرش للمواطن (الأجنبي) الحقيقة هامش ربح كبير جداً لا بد من معالجته ، ولا يتفق مطلقاً مع ما قاله لنا بأن هامش الربح للعلاج فقط (٥٤٪) ولقد اثار معالي الوزير بيانات كثيرة وعديدة تثبت هذا الكلام وما نقول اما عن الأنزولين فأعتقد تطرق اليه معالي الوزير ولا داعي لتكراره ، واما عن مادة ال هالوثين :- هذه المادة ايها الاخوة مادة هامة لا يمكن الاستغناء عنها في العمليات الجراحية فقدت بالأسواق والحقيقة انها لم تفقد وانما اخفيت تم اخفاؤها عن سبق اصرار لرفع سعرها مستغلين في ذلك مدى الحاجة القصوى اليها وذلك لأبتزاز السعر الذي يريدون وطالبوا برفع سعرها فجأة من (١٣) دينار للعبوة الواحدة الى (٢٣) دينار

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٣٣

حماية للمواطن من احتكار هذه السلعة الضرورية من جشع المتلاعبين والمباشرين بقوت الناس والسؤال ايها الاخوة النواب ايها أهم للمواطن مادة السكرام الدواء ، رغيف الخبز ام الدواء من يعتقد اننا قد نستغني عن السكر فله بدائل ولكن لا نستطيع الاستغناء عن الدواء اذاً لماذا لا نسمح لوزارة الصحة بل لماذا لا نلزمها بالسيطرة على استيراد الدواء ولماذا لا يكون عندنا مديرية للاستيراد والرقابة الدوائية في وزارة الصحة لمنع احتكار الدواء والتلاعب بأسعاره واخفائه متى يشاؤون .

اما عن احتكار الدواء ايها الاخوة النواب إليكم هذه الحقائق هل تعلمون ان في الأردن حوالي ٧٠ مستودع لاستيراد الأدوية وهل تعلمون ان ستة مستودعات فقط تسيطر على عملية استيراد حوالي ٧٠٪ من الأدوية .

وهل تعلمون ان مجموع العلاجات الدارجة في الأردن (٥٠٠) نصفها مستورد والنصف مصنع في الأردن وهل تعلمون ان مصانع الأدوية هي اسم شركات مساهمة عامة إلا انه في الواقع يملك معظم اسهمها شخص واحد هو الحاكم النهائي يعين مجلس الإدارة والمدير وكبير الموظفين ، وهل تعلمون ان ملاك مصانع الأدوية هذه هم أنفسهم اصحاب المستودعات وكلاء شركات الأدوية المشهورة ولذا فهم يربحون بما يتجوزون وما يستوردون وهل عرفتم السر ايها الاخوة النواب في ان الصناعات الدوائية الوطنية هي الوحيدة في بلدنا التي لم تطلب الحماية الجمركية ولماذا

لأنهم هم أنفسهم مستوردون ، ان التساؤلات تجيب على جميع تساؤلاتكم وهل تعلمون ان هؤلاء الحيتان من اصحاب المستودعات ومصانع الأدوية على حد سواء بعضهم لم يكتفي بهذا بل أنه يمتلك الواحد منهم أكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة وهذا ما يخالف قانون مزاوله المهنة الذي يتباكون عليه انني مسؤول عن كل هذا الكلام دولة الرئيس عن صحة هذا الكلام ، وهل تعلمون ان هذه الصيدليات المملوكة لهؤلاء الحيتان هي غالباً ما تكون بمواقع طبية حساسة بحيث ايضاً هم الذين يتحكمون من احتكار عملية بيع استيراد ونتاج وبيع وتوزيع العلاج وتسعير العلاج وهل علمتم بعد هذا كله السبب الرئيسي وراء معارضتهم الشديدة لطمس اي محاولة لتعديل هذا القانون الذي وضع عام ١٩٧٢ ، وروغيت به بناء على توصياتهم خدمة ففة قلة قليلة متحكمة في سوق الدواء الأردني المستورد والمنتج سواء موضوع الدور او موضوع المسافة بين صيدليات تقاطح حساسة وضعت لخدمة انذاك عدد لا يتجاوز ال (١٥٠) صيدلي والآن لدينا ما يزيد والحمدلله عن (٣٥٠٠) صيدلي في هذا الوطن نريد ايها الاخوة النواب اعادة قراءة هذا القانون والتعديل على مواده لانصاف جميع الصيادلة وليس ففة قليلة منهم ، هل علمتم ايها الاخوة لماذا قامت الدنيا وقعدت عندما اعلن معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة الأسبق بدء المعركة مع بعض هؤلاء الحيتان بالغاء الدور عجيب والله كانت هناك موضوع الدور يعني صيدلي لما يخرج في عمان ينتظر

هكذا من الأهل

نسمعه ونقرأه ... فطوال ثلاثين عاماً ، قضيتها بالعمل المتواصل في هذا الحقل متدرجاً من وظيفة طبيب الى مدير للخدمات الطبية الملكية ثم وزيراً للصحة حتى وصلت الى هذا المكان الذي يمكنني من التحدث بالموضوع بثقة واطمئنان لكل كلمة اتفوه بها .

لقد أخذت أقوالاً وتصريحات معالي وزير الصحة أبداً ، ما كنت أحب أن تصل الى ما وصلت اليه أو أن اكون بموقف (مع أو ضد الوزير) .

فأني هو في الحقيقة مصلحة الوطن والمواطن بغض النظر عن كل اعتبار . وقد تكون الدوافع الكامنة وراء تصريحات معالي وزير الصحة لحمتها وشداها الحرص على سلامة المواطن . ولكن حسن النية وحده ليس كافياً ولا مقنعاً للتعبير عن حرصه ، يمثل الأسلوب الذي ابرزته الصحيفة التي اجرت المقابلة مع معاليه !!!

وكذلك أنني لا أشك بدوافع الزملاء النواب للتحدثين سواء في تأييد معاليه او معارضة الأسلوب الذي اتجهجه ، ولكن التفاوت ظل محصوراً لدى الزملاء في مدى وشمول الرؤيا للمسألة المطروحة ... فالبعض استعاض بمد الانشاء عن تجزؤ التفكير الجدي بالمشكلة مما قد يدفع بنا الى الانحراف عن جوهر وغايات الطرح ...

انا ايها الأخوة نتصدى لمعالجة ظاهرة ليست مقتصرة في وجودها وتفشيها على وزارة من الوزارات او مؤسسة من المؤسسات ،

عشرة سنوات حتى يصله الدور حفاظاً على سمعة هذه المهنة هذه حجتهم ، يا اخوان هذا اذا كان في عمان الطبيب عندما يأخذ رخصة مزاولة مهنة يفتح ثاني يوم المهندس كذلك الخامي كذلك الصيدلي كان في عمان يجب عليه ان ينتظر مدة قد تصل الى عشرة سنوات هذا ان كان فقير الحال واما ان كان ميسور الحال فكان بإمكانه ان يشتري الدور وتعلم نقابة الصيدلة بهذا وعطوة القيق ايضاً وصل الدور في عمان الى عشرة آلاف دينار ما الحكمة من ذلك ولمصلحة من وضع هذا لخدمة واحتكار هذه المهنة الشريفة النبيلة من قبل فئة قليلة حاكمة تسيطر الآن على استيراد وانتاج وتوزيع دوائنا وشكراً دولة الرئيس ، واعتذر للأطالة .

دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور نزيه ، دكتور عارف بطاينة ، يليه الدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور عارف البطاينة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - حضرات الزملاء الكرام :

لا أريد أن أزيد على ما أوضحه من سبقوني من الزملاء عن أهمية وخطورة الدواء والغذاء في حياة الناس .

ولكوني في هذا المقام من الذين لهم معرفة بهذا الموضوع ... فانا لست طارئاً ... ولست مهوياً ولست مدهشاً بكل هذا الذي

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المتقدمة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٣٥

الذي أجدني مضطراً لذكره بقصد معلوم لا يخفى عليكم . ففي سنوات قيامي بإدارة الخدمات الطبية الملكية تعرضت مثلما تعرض غيري للكثير الكثير من ظاهرات المرض فساداً او رشوة .

ولكننا كنا نعالج كل ما نكتشفه وبتضح الخلل فيه

وبجمعتي عشرات الوقائع عن مثل ما بات معالي وزير الصحة يشكو منه كما نعالجه ونتصدى له بما توفقه لدينا وفيما من أنظمة مسعفة في هذا المجال ومن نفوس خيرة مسكونة بالغيرة على حقوق الوطن ومصلحة المواطن . وأثناء تسلمي مسؤولية وزارة الصحة طوال ثمانية عشر شهراً يعلم معالي وزير الصحة قبل غيره ... بأننا جابهنا المشاكل أنفسها والظاهرات المرضية نفسها وربما افس منها ومع ذلك لجأنا الى ما لم يلجأ اليه معاليه من قوانين وأنظمة رادعة حازمة ما زالت قائمة معمولاً بها بل أنها أوصلت المخالفين في كثير من الأحيان الى القضاء لينالوا جزاء ما اقترفت ايديهم .

وبالفعل فإنني ومن واقع المعاناة والتجربة لم أشعر بأن الأنظمة والتشريعات النافذة عجزت عن التجاوب مع ما نحرص عليه جميعاً من رد الخطأ ودرء الخطيئة .

صحيح أن هناك بعض التشريعات والأنظمة التي تحتاج الى تطوير أو تحديث يجب أن يبقى مستمراً متواصلاً متماشياً مع ما يستجد من حالات وأوضاع توجب ذلك .

واعني بها ظاهرة الفساد والافساد الذي يحتم علينا واجب مواظنتنا أن نتعرف بها ويسلطانها القائم المستند من ماهية النفس البشرية .

فالإصلاح يُبحث عنه في اعماق نفس المواطن وفي القيم والمفاهيم السائدة التي يبدأ تكريرها في النفوس منذ الولادة ومروراً بدور الأم والمدرسة والاعلام والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وكما قال الله سبحانه وتعالى ((ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)) صدق الله العظيم

فالإصلاح الجذري الحقيقي وهو ما نتطلع اليه جميعاً لا يتم بقرارات ادارية مهما بلغت في دقتها وصراحتها ، ففي بعض بلدان المنطقة وُضعت تشريعات قاسية وصلت الى درجة فرض عقوبة الاعدام على الراشي والمرتشى ورغم ذلك فإن الظاهرة المرضية ... لم يقضى عليها الأشخاص لأنها بدأت من غير المكان والزمان اللذين ينبغي الانطلاق منهما .

هذا لا يعني بشكل من الاشكال التي من الذين يقبلون في مهادة الفساد والمفسدين او العبت والمعاينين عندما يتصل الأمر بالمصلحة الوطنية العليا ومصلحة المواطن مريضاً كان ام طبيباً ، صيدلياً كان ام موظفاً عادياً ولكنني اعود وأكرر بأن الإصلاح الايجابي الحقيقي له آليته وقواعده انطلاقاً بعد تحديد أهدافه وغاياته .

أيها الزملاء الكرام

استمحيكم علناً في الحديث الهادف

هكذا من الأصل

وعلى سبيل المثال لا الحصر من الناحية التشريعية اين ما يلي .

أن في ادراج هذا المجلس قانون (المجلس الصحي العالي) الذي اقترحه وزارة الصحة أثناء تسلمي مسؤوليتها ما زال بانتظار اكتمال مراحله الدستورية وهو مختص بتنظيم الاستراتيجية الطبية بالاردن ... كما أقرت الوزارة آنذاك على تحديث وتعديل قانون مزاولة مهنة الصيدلة بما يتلاءم مع المستجدات ... ما اريد قوله من التعرض لهذين المثالين هو التأكيد على أن يوسع وزير الصحة أو غيره من الوزراء أن يستحدث ما يشاء من القوانين والأنظمة المتصلة بعمل وزارته اذا رأى ضرورة لذلك ...

أما من حيث الوقائع : فقد تتضح الصورة أكثر عندما نستشهد بعدد آخر من الامثلة مثل واقعة منع استيراد اللحوم البقرية ومشتقات البانها وحليبها من بريطانيا بسبب اصابتها بما يعرف بمرض جنون البقر التي قام بها معالي الزميل الأخ الدكتور محمد عضوب الزين ولم يتهاون بها جميع من أتى بعده من الزملاء الذين تعاقبوا على وزارة الصحة ومن قبيل ذكر الحقائق فقد قابلني السفير البريطاني بهذا الشأن ونظراً لما هو متوفر في الوزارة من معلومات موثقة حول الموضوع لم أجد ثمة : صعوبة في استمرار قرار المنع والذي ما زال ساري المفعول حتى هذه اللحظة .

مثل آخر : باخرة محملة باللحوم

المستوردة من الهند ... عندما لم تستوفي شروط الصحة العامة والاستهلاك البشري ... رفضنا استلامها ، وبودي لو كان معالي الزميل عبد الله النصور وزير الصناعة والتجارة آنذاك موجوداً لأذكره عندما اتصل بي من مطار عمان خلال لقائه بوزير خارجية الهند الذي هدّد بما اسماء الأثر السليبي على استيراد الهند للفوسفات الاردني إن لم نسمح بإدخال شحنة اللحوم المرفوضة ... ولكننا بقينا مصرين على التمسك بسلامة ونظافة الغذاء المقدم لشعبنا وعادت الباخرة ادراجها ، ولم نساوم ولم نرضخ للتهديدات

مثل آخر : عندما تراسى الى أسماعنا وتأكدنا من اصابة مزروعات وخضروات منطقة سيل الزرقاء التي تُسقى بما يتسرب من مياه خربة السمرا المادعة قمت بالاستناد الى قانون الصحة العامة الذي يخولني ذلك لاتلاف جميع هذه المزارع .

مثل رابع ... عمدت بعد التأكد من عدم مطابقة مصنع رُب البندورة في النور لشروط الصحة العامة الى اصدار الأمر بإغلاقه فوراً واتلاف مئات الأطنان من البندورة ... وعندما جوبهت في مجلس الوزراء باستهجان بعض الزملاء بهذا الأجراء الذي أثار على الحكومة زواجع الغضب من المزارعين المتضررين كان جوابي مختصراً انها صلاحيات وزير الصحة ولا حاجة للتشاور أو طرح الموضوع للموافقة لأنه متصل بصحة الناس ... وللحقيقة والتاريخ فإن أحدًا من الزملاء

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٣٧

الوزراء لم يعترض على سلامة الإجراء .

وبالمناسبة تم تعويض المزارعين تعويضاً عادلاً امثلة عابرة تعتبر غيضاً من فيض شقناها لنصل الى القول بأن قانون الصحة العامة في حال اللجوء إليه وحسن استخدامه كفيل بضمان تحقيق الغايات المرجوة منه ...

دولة الرئيس / حضرات الزملاء الأفاضل :

أما فيما يتعلق بشأن الدواء فهناك قواعد عمل ونظام وقانون تحكم وتتحكم في عملية التسجيل والفحص المخبري والتسجير ولا تأتي بجديد عندما نقول بأن كل هذه العمليات تظل خاضعة لمراقبة وموافقة وزير الصحة ... الذي منحه القانون الكلمة الفصل !!! وقد أشار عدد من الزملاء الى ذلك بشيء من التفصيل الذي لا أرى موجباً لتكراره وإعادة التذكير به وبشهادة اصحاب الاختصاص من الداخل والخارج إن الدواء الاردني من أجود الأدوية في العالم ومطابقاً للمقاييس الدولية الخاصة بالصناعة الدوائية وسيبقى كذلك إن شاء الله .

دولة الرئيس / الزملاء الأفاضل :

انما نحن بصعدة الآن على الرغم من أهميته القصوى وخطورته على حياة الناس واقتصاد الوطن ... كان ينبغي أن يظل في حجبه الطبيعى لا أن يأخذ من الأبعاد مالا نعتقد أبداً أنه خطر في بال معالي وزير الصحة عندما سمح لأعضائه أن (تثار

على هذا الشكل وعلى هذه الصورة والتي ادت في النهاية إلى التأثير على نفسية المواطن وعلى اقتصاديات الوطن

ومن الآثار السلبية لما أثير مؤخراً والتي حزت في النفوس بروز كتابات في صحفنا تتحدث عن المقاييس والمواصفات الاسرائيلية والدولية المعمول بها غربي النهر ولدى دولة الأغصان ليس هذا فحسب ، بل إن برنامجاً في التلفزيون الاردني حمل صباح الجمعة الماضي رأياً عجيباً غريباً من أحد محاضري الجامعة الأردنية يعلن فيه على الملأ أن الشرق الاوسط كله خالي من خبراء (السموم السريرية) باستثناء جنابه والثين اسرائيليين على حد زعمه ، موجودة الجريدة لديّ ، بما يترك لخيال المواطن في داخل الاردن وخارجه مجالاً للمقارنة بيننا وبين أعدائنا الذين تنطوع جهلاً بتجميل صورتهم وتفوقهم في هذا الحقل الذي أؤكد لكم بأن صورتنا فيه اجمل ... وتفوقنا ابرز ... نقول هذا عن خبرة ودراية ومعلومات وتقصّ حقائق وليس ارجحاً أو اعتباطاً

دولة الرئيس / الزملاء الأفاضل

لم يعد الظرف يسمح بالمزيد من التشردم وتبديد الطاقات واستشراب الفساد وتعميم الفوضى والاضطراب مما يفرض علينا جميعاً الارتقاء إلى مستوى المرحلة الصعبة التي نجتازها

فلم يعد في قوس الصبر منزع ، والويل لنا اذا ما تقاعسنا وبقينا نراوح داخل الحلقة

هكذا من الأهل

المفرغة .

دولة الرئيس /

انني أسأل معالي وزير الصحة ألم يكن من الأجدر بمعاليه قبل إثارة التصريحات التي نحن بصدددها ان أحال المخالفين للقضاء حسب اختصاصاته القانونية ؟؟ إلا اذا كانت هناك جهة منعه من استعمال حقه فتتولى كمجلس نواب محاسبة تلك الجهة ؟؟ وبمكس ذلك فعلى الوزير الأسراع في تقديم العاينين بغذاء الشعب ودوائه للقضاء كي ينالوا جزاء ما اقترفوا قال تعالى ((ولكم في القصص حياة يا أولي الابصار)) صدق الله العظيم .

حمى الله اردننا العزيز بسواعد ابنائه وایمان اجياله وقيادة ملكه راعي مسيرته الحيرة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام
شكراً ، الدكتور نادر ابو الشعر يليه الدكتور عبد المجيد الزمزم .

الدكتور نادر ابو الشعر : دولة الرئيس زملائي الأفاضل .

إذا اردنا لهذا البلد ان يرقى الى مستوى التحديات الجسام والتي ستواجهه في المستقبل القريب . نظراً للتغيرات الحتمية والمتوقع حدوثها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فلا بد لنا ان نبدأ بالأصلاح - والأصلاح يبدأ بالذات - والذي

يريد أن يصلح يجب أن يعترف بالخطأ أولاً - وأن نشر الحقيقة بولم أحياناً ولكنه يؤلم مرة واحدة .

" إن المستقبل هو تعهد للأبدان والتميز " .

من هذه المنطلقات ولا شك في ذلك من منطلقي حرصي على تأدية واجبة الوطني وحسب بالمسؤولية كانت دوافع مؤثرة أدت إلى كشف الحقائق دون الاستجابة للضغوطات من قبل معالي وزير الصحة واننا جميعاً نؤمن بأننا مجلساً وحكومة نسير في مركب واحد - لتأدية واجبتنا ، مستلهمين من كلمات الحسين القائد كما جاء في كتاب التكليف السامي - في محاربة الفساد والمحسوبية وكبح الربح الحرام ووضع التشريعات المناسبة لتحقيق الإصلاح لرفع مستوى الأداء خدمة للوطن والمواطن -)) .

وحسناً فقلبت الحكومة بتقديم يائنها إلى المجلس في موعده وحسب النظام - حيث أطلعنا البيان على الكم الهائل من التجاوزات والضغوطات وحجم الدين يصرون على التلاعب في قوت ودوائ المواطنين - والتي هي في غاية من الأهمية والخطورة لأنها تمس الأمن الغذائي والدوائي للوطن وبالتالي تؤثر مباشرة على سمية ما ينتج لدينا وعلى الاقتصاد الوطني برونه وقد برزت مشاكل لا حصر لها -

- المسألة برمتها بالنسبة للغذاء في غاية من الأهمية والحساسية - بدءاً بالمصنع وظروفه الصحية وجودة المادة الخام ونوعها وسلامته

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٣٩

العاملين صحياً وظروف التعليب .. الخ - وعلى درجة عالية من الأهمية كذلك عمليات النقل ودرجة الحرارة والتخزين في المستودعات وكلها يجب أن تخضع للرقابة الصحية المشددة والمستمرة ... الخ

- والمسألة كذلك بالنسبة للدواء - المواد الاساسية - أي المركب الكيماوي - المكونة للدواء - ومدى فاعليته - ومدى خطورته وسلامته على الإنسان ومدى صلاحيته ... الخ .

- الرقابة ومدى فاعليتها من حيث الطرق المتبعة وتطبيقاتها من قبل العاملين والفنيين ووجود الامكانيات الفنية من الاجهزة المتطورة والصالحية لأجراء الفحوصات المتخصصة والمطلوب اجراؤها بموجب القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها -

وهنا تتساءل أيها الأخوة - أليس للمعصر البشري يد في كل ما ذكر ؟ وكم تتأثر هذه العمليات المعقدة والدقيقة باخلاقيات وسلوكيات ووعي الصانع والمستورد والرقب وغيره ... ؟

نحن مع الحقيقة والمصارحة والمحاسبة وتطبيق القانون مبتعدين عن محاولات الاجتهاد الشخصي ونطالب بتفعيل المؤسسات ووضع الخطط والبرامج لرسم السياسات المحددة لعملها وفقاً للمعايير والمقاييس الدولية لضمان أعلى مستوى من الأداء والجودة - وقد وقررت لنا الديمقراطية التي

نمارس جميع هذه الأسس والمعايير - ومن حق شعبنا أن يأكل ويشرب ما هو سليم ونظيف وأن يأخذ الدواء المفيد والفعال بأسعار معقولة ومناسبة لقدراته ومستوى معيشته .

وللتصدي لكل ما برز من مشاكل ومعوقات في هذه القضية أرى لزوم إتخاذ الإجراءات التالية :

١- توحيد جهات الرقابة الغذائية المتعددة - القائمة حالياً - في جهة رسمية واحدة مستقلة ذات فاعلية ادارية وفنية ولا مانع أن تكون هذه الجهة تابعة لوزارة الصحة .

٢- سن التشريعات اللازمة لتفعيل دور الجهات الرسمية المختصة لضبط الرقابة على الغذاء والدواء المستورد منه والمصنوع محلياً .

٣- إتخاذ الإجراءات والتدابير الرادعة لمحاربة الفساد الإداري - سواء كان من قبل المستخدمين في أجهزة الدولة او القطاعات الخاصة المختلفة والتي تمس أمن المواطن في غذائه وشرابه ودوائه وصحته وبيئته .

٤- الارتقاء بالمستوى الخلفي والسلوكي - لجميع العاملين والمستخدمين في قطاعات الغذاء والدواء ونشر الوعي الصحي والبيئي لديهم عن طريق التوعية والتدقي المستمر - واعطاء الأعلام دوراً فاعلاً بهذا الخصوص .

٥- تحويل ملف القضية بمرمتها الى النائب العام - في المملكة - لتبيان الحقيقة المغايرة إذ أنه هو الجهة المخولة بالتحقيق والتحويل الى المحاكم

هكذا من الأفضل

المختصة .

حفظ الله الأردن في ظل الراشد الباني
الحسين المعظم .

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الدكتور عبد المجيد العزام ، يليه السيد انور
الحديد .

الدكتور عبد المجيد العزام :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس حضرات النواب
المختبرين ،

أثارت تصريحات معالي وزير الصحة
جدلاً في الشارع الأردني حيث أصبح هناك
فريقان ، فريق مع معالي الوزير وآخر ضده .
ولكن الأدهى والأمر أن هناك شريحة ثالثة
ترأها تارة تصفق للوزير ومؤيديه ، وتارة أخرى
تصفق للفريق الآخر المعارض ، ولكنها ما إن
تسمع خطباً لصالح الوزير حتى تعود ثانية
وتصفق له من جديد ، وكأن الموضوع حفلة
مصارعة بين انداد . وعلى ضوء هذا السلوك
اتساءل ، أما أن الأول للفرق في مجتمعنا أن
يخلق في عالم الموضوعية والعقلانية ويؤثرهما
على العاطفة التي تجرنا دوماً إلى الهزيمة
والفشل .

إن الموضوع أيها الأخوة ليس موضوع
من مع الوزير أو من ضده وليس من مع
الحكومة أو من يعارضها ، الموضوع هو أن

نعمل معاً حكومة ونواباً وشعباً للوصول إلى
الحقيقة ، وإن نعمل كل ما يلزم لتصحيح
الأوضاع ، والحفاظ على الوطن والمواطن صحةً
واقتصاداً وسياسة .

دولة الرئيس الزملاء الأفاضل ،

وبالرغم من التفاوت بوجهات النظر
حول تصريحات وزير الصحة ، وتحفظي على
توقيت التصريحات وآلياتها ، إلا أنه ما من شك
أن تصريحات الوزير لم تأت من فراغ بل
كانت مدعومة بالكتب الرسمية التي قدمها
كوثائق للمفاتيح الأمانة العامة ، ناهيك عن بعض
الأدلة التي جاء في حلقة لبرنامج " ريبورتاج "
التلفزيوني الذي شارك فيه الدكتور تيسير
عماري وتم اغتيالها في الشائعات ، وكذلك
قضية السمعة الملوثة والسمك الفاسد وغيرها .

وربّ قائل إن تصريحات الوزير مبالغ
فيها ، وإن التهريب وتغيير تواريخ صلاحية
الأغذية الفاسدة أمر ممكن ، والانتفاخ على
الأنظمة والقوانين واختراقها ربما يحصل أحياناً
وفي بلدان كثيرة . هذا صحيح ولكن نحن في
دولة الحسين الذي ألقى زهرة شبابه لبناء الوطن
النموذج ويح صوتة وهو ينادي إلى بناء دولة
القانون وحماية المواطن الإنسان ، وعلمنا على
أن تتطلع دائماً إلى الأفضل ، ولذلك فإن كل
شريف في هذا الوطن لا يقبل بتأناً بمنطقي
السكوت لأن الواجب يقتضي أن نثبت للعالم
بأن الأردن بلد ديمقراطي له من الرسوخ في
حكمه ونظامه ما يشيّر الإعجاب وما يجب
علينا جميعاً الحفاظ عليه ، ولأن السكوت

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٢١ م ٤١

دولة الرئيس ... الزملاء المحترمين ،

إسمحوا لي أن اقتبس شيئاً من فكر
الحسين حيث قال " وأنتي لا تطلع إلى سد
الثغرات الكثيرة في ممارستنا لواجباتنا على
طريق الديمقراطية التي اخترنا ونحن نتمز بهذه
المرحلة الدقيقة والحظيرة من حياة الوطن الذي
نسعى جميعاً ليكون الوطن النموذج والمثل
والقدوة للقاصي والداني على حد سواء ، وهذا
يقتضي من الجميع العمل على إرساء قواعد
الحوار الرصين الهادي الهادف المستند إلى
الموضوعية والألزام بالحقيقة .

وأخيراً فاني مع الحقيقة ، كل الحقيقة ،
وأعمل لأجلها وألتزم بها ، ونسأل الله أن
يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن والأمة وأن يحفظ
الحسين ذخراً لنا ونبراساً للحق والعدل
والحرية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
السيد انور الحديد . وآخر المتحدثين سيكون
السيد جميل الحشوش .

السيد انور الحديد : دولة الرئيس ، قبل
أن أبدأ كلمتي أترح على المجلس الكريم أن
يصدر بيان يستنكر به المذبحة التي حدثت
بسرايفو والتي راح ضحيتها ما لا يزيد على
(٢٥٠) مسلم ما بين قتل وجرح شيخ وطفل
وامرأة لا لذنوب اقترفوه إلا لأنهم مسلمون .

بسم الله الرحمن الرحيم

" والعصر ، إن الإنسان لفي خسر ، إلا

وحده هو الذي سيسوء إلى سمعة الأردن
ويحبط شعباً كثيرة في المنطقة تنظر إلى
الأردن كقدوة ومناخ للعدل والحرية ، فنزله
كما أرادته الحسين ، النموذج الذي يُحتذى في
نظرة وعلاجه لأمره الوطنية والقومية .

دولة الرئيس الأخوة الزملاء ،

إنني أؤمن عالياً بشجاعة وزير الصحة
ومبادرته التي تتم عن روح المواطنة المسؤولة
والمتنية ، وأشد على يده ويد الحكومة في
الكشف عن الحقائق ومحاسبة المفسدين
المشعوبين الذين يملأون جيوبهم ووطنهم على
مآسي أبناء جلدتهم وأخوانهم في هذا البلد
الطيب المبارك . وأنتي أؤكد على ما اقترحه
معالي سماحة الشيخ عبد الباقي جمو رئيس
جبهة العمل الوطني ، بتحويل القضية إلى
القضاء وكذلك فتح الملف الصحي الغلاني
والعلاجي الأردني بأثر رجعي جسماً تقتضي
الحاجة ، كما واقترح التالي :

١- تحديث التشريعات الدوائية والغذائية
وتشديد العقوبات ضد المخالفين والمفسدين .

٢- إلغاء الأزدواجية في الرقابة الدوائية
والغذائية ، وتوحيدها في مؤسسة واحدة
مستغرة للرقابة وتمتعة بالحصانة
والصلاحات .

٣- رفع كفاءة الكوادر الفنية في مجال الرقابة
الغذائية والدوائية ومواد التجميل ومجهز مختبر
للرقابة بأجهزة حديثة تمكّن الكوادر الفنية من
إجراء الفحوصات اللازمة .

هكذا من الأصيل

الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر " صدق الله العظيم

دولة الرئيس ، السيدة والسادة الزملاء النواب

تابعت باهتمام كبير حديث الزملاء وبيان الحكومة حول الوضع الدوائي والغذائي ، وما سبق ذلك من تصريحات معالي السيد وزير الصحة لصحيفة شيخان ، ثم ما أعقب ذلك من البرنامج التلفزيوني لوزير الصحة والتموين ، والقلق الذي يعيشه أبناء شعبنا نتيجة هذا الأمر الذي يرتبط بأمنه الغذائي والدوائي والذي يقع ضمن مفهوم الأمن الاجتماعي الشامل والذي هو بأختصار شديد مهمة الدولة الحديثة . لقد أصبح الأمن الاجتماعي هو الإطار الذي يتوجب على الدولة ان تعمل من اجل تحقيقه ، ومن هنا يأتي دور السلطة التشريعية في التأكيد على انه عندما يفقد المواطن احساسه بالأمن فإن ذلك يعني فشل الدولة في إدارة اعمالها . ولعني في هذه المجال أود ان اضع الأطر التالية لمناقشتي لهذا الموضوع :

الإطار الأول : ان بيان الحكومة والذي أورده معالي وزير الصحة هو امر مختلف عما أورده الوزير في تصريحاته لصحيفة شيخان ، وبالتالي فانه كان هناك حاجة ماسة الى ان يجيب هذا البيان على طروحات وزير الصحة السابقة بكل تفصيل في امر الغذاء قبل الدواء وأن يقف عند كل نقطة مما أثاره . وبالرغم من ان البيان المذكور هو بيان الحكومة حول الوضع

والمفروض انه يتناول أكثر من وزارة وعلى وجه الخصوص وزارة التميمين ووزارة الزراعة بالإضافة الى وزارة الصحة ، الا ان البيان وكما هو واضح في الكثير من فقراته ، قد تحدث عن موقف وزير الصحة الشخصي الامر الذي ابعد هذا البيان عن الصورة المتوقعة منه .

الإطار الثاني : ان ما اقدم عليه وزير الصحة من تصريح لصحيفة شيخان ، وهذا بالنسبة للمواطن هو ما يجب مناقشته لا البيان الحكومي المكتوب والمرسوم بأسلوب ادبيات مخاطبة السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية . وتتفق مع الوزير ان الخروج عن السرب قد يكون هو الوسيلة الاخيرة المتاحة لمن وصل إليه الاحباط لديه درجة أصبح فيه توازن المكسب والخسارة هو امر ليس بأهمية من ان يضع الامور امام المواطن صاحب المصلحة الاولى في الامن الغذائي والدوائي . وبالتالي وبالرغم من ان موضوع الاسلوب الذي اتبعه الوزير يعتبر اسلوباً غريباً بين من يرى ان ذلك صائب او ان ذلك خاطئ . الا انني اسجل للوزير انه قد طرح هذا الموضوع الأكثر حساسية بحيث أصبح موضوع الساعة والذي لا يستطيع اي من السلطات ان تمر عنه بشكل عابر .

الإطار الثالث : ضرورة ان نخرج من هذا الحقل بعيداً عن الخطب والمواقف المؤيدة او المعارضة بموقف واضح سليم ودقيق ولتتعامل مع الموضوع بأعلى مستوى من الاداء والكفاءة وبحيث نوضح الأمور في نصابها بعيداً عن الشخصية والضغوطات التي لا يستطيع

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٤٣

المسؤول لدينا من ان يحملها .

ارجو ان يستمعني علماً من اخذه الحماس بالتصديق الحاد للقبلة التي فجرها معالي السيد عبد الرحيم ملحم وزير الصحة والذي احترمه ، واعترف بنشاطه وجولاته الميدانية على المؤسسات التابعة لوزارته واتمنى ان يؤخذ الامر بعقلانية وتروي .

ان معيار ومرجعية تصريحات معالي الوزير ، هو أين يقف هذا الامر من عمل رجال الدولة . واعتني هنا رجل الدولة بمفهومه السياسي السليم والصادق ، فهل الاثارة والتضخيم جزء من العمل السياسي بما في ذلك من مضار لا يمكن الاستهانة بها كزعزعة ثقة المواطن الاردني في شفافته وزعزعة الثقة بالأردن ومؤسساته : انا جميعاً تمنى على كل مسؤول وصاحب قرار ان ينسف الفساد في دائرته او وزارته من اساسه ، وبطريقة امينة لا بد ان نعمل جميعاً على تحقيقها .

ان الديمقراطية تفرض علينا في نفس الوقت مسؤولية قياس الكلمة التي تنطق بها او نكتبها خاصة اذا جاءت بمن هم في الخدمة العامة ، فهذه هي اصول لمة الحكم والتي لا يجوز لنا ان نتجاوزها وبهذا الأسلوب . والطريق معروف لمن يصل الى طريق مسدود في تعامله مع شؤون وزارته .

الإطار الرابع : التأكيد على ان التشريع هو إطار البناء المؤسسي ، والذي يحدد ابعاد كل جانب من جوانب حياتنا ، وبالتالي فأنا في هذا المجلس مطلوب منا ان نعتكف على

دراسة الابداع التشريعية لنقف على مدى قدرتها على حماية المواطن فإذا ما استغنينا ان هناك نقصاً او ثغرات في ابعادها ان نعمل على تلانيها ثم نتابع بعين ساهرة مراقبة تنفيذ هذه التشريعات من خلال السلطات المنوطة بها القيام بما هو موكول لها تشريعياً .

واذا ما كانت هذه هي الأطر التي سوف انطلق منها فإن الموضوع برمته يقع ضمن ما يلي :-

أولاً : في الوقت الذي نعرف جميعاً انه ليس هناك من سلطة خارج اطار السلطات الثلاث ، وأن المواطن ضمن التشريعات المعمول بها ، ملتزم بها فإن أي خلل في استيراد الغذاء والدواء او حتى تسعيرته يرتبط بالجهاز الحكومي وأنه ليس هناك من حوت او مافيا قادرة على ان تضع في السوق اية بضاعة الا بالتعاون مع الجهاز الحكومي وبموافقتها ومن هنا يأتي الفساد الذي نعرفه والبيئة المشجعة لنمو الفقة الطبقية التي تعيش على مآسي المواطن وقوته وسلب رزقه وبالتالي علينا ان نبحث عن وجه الحل والفساد في هذا الجهاز وعلى وجه الخصوص في الادارات التي تتعامل مع المواد الغذائية والطبية .

ثانياً : ان هناك العديد من القصص التي يتناولها الناس والوزراء السابقون حول ممارسات العديد من المسؤولين والذين كانوا في موقع اتخاذ القرار والذين مروا الكثير من صفقات الادوية والعلاجات وبكميات واسعار غير معقولة ولا مقبولة . كما ان العارف

هكذا من الأشهر

تطبيق التشريعات ومتابعة المواد التي تقوم باتباعها .

خامساً : قد نكون هنا بحاجة الى فتح ملفات كل ما يرتبط بحياتنا ، وخاصة ان المواطن في هذه المعادلة هو الذي يدفع الثمن ، فأسعار المواد المستوردة في كافة المجالات ، الاجهزة والمعدات ، ومواد البناء ، ووسائل الركوب كلها بدون استثناء تعرض على المواطن وبهامش ربح قد يصل الى ثلاثة اضعاف اسعارها والامثلة التي بين يدي عديدة وغير محدودة . ولعلنا هنا بحاجة الى وقفة ايضاً للوقوف على هامش الربح الذي تحققه المستشفيات الخاصة ، حيث اصبح اقامة المستشفيات الخاصة هو موضوع الساعة وبالنسبة لاستثمارات اطباءنا واللاهئين حلف الربح السريع .

سادساً : نعرف مع السيد الوزير بأن هناك فساداً ومافيا وشللية ، ونعرف اكثر ان هناك مستغلين وفساداً ادارياً على كافة مستويات الدولة ، وتسجل للوزير ما اقدم عليه من نموذج سلوك جديد ضمن مفاهيم العمل السياسي والذي هو الاول من نوعه في تاريخ السلطة التنفيذية ، وفي رأيي فإن هذه ظاهرة صحية واحدى افرازات الديمقراطية التي نعتز بها . الا ان هناك سؤالاً لا بد من طرحه ، ماذا لو اقدم على هذا العمل امين عام وزارة الصحة او مدير دائرة المختبرات في وزارة الصحة ؟ ما هو الاجراء الذي يمكن للحكومة ان تتخذه ؟ وهو سؤال يستحق ان لا يمر عليه مروراً عابراً ،

بمواطن الامور يدرك جيداً ان تسعيرة الادوية لا تتم الا من خلال وزارة الصحة والوزير بشكل خاص . والسؤال المطروح هل نلوم الحوت الابيض او الحوت الاصفر او الاحمر على انه قد حدد سعر دواء معين ، ام نلوم وزارة الصحة التي صادقت على هذا السعر وقبلت تداوله في الصيدليات الخاصة . كما اننا كلنا نعرف ان معرفة ثمن العلاج المستورد ليس قضية صعبة وباستطاعة وزارة الصحة الوقوف على اسعار كافة الادوية المتواجدة في السوق وبدائلها ، لو ان النية كانت متوفرة .

ثالثاً : اننا نعرف الصراعات والخلافات التي تجري بين مختبرات المؤسسة الرسمية والمختلفة حول فحوصات المواد الغذائية ، وقد عشنا وفي فترة ليس بعيدة قضية (حليينا) والتي اكدت مختبرات وزارة الصحة بأنها لا تصلح للاستهلاك البشري ، واتخذت وزارة التموين موقفاً مختلفاً وبين اخذ وعطاء كان الحليب في السوق والذي دفع ثمن هذه الاجتهادات غير المفهومة هو المواطن ، دفعه من صحته ومن جيبه ، فهل نلوم الحوت أم نلوم انفسنا ؟

رابعاً : اعترفنا او لم نعرف فأن نسبة الاصابة بالامراض المستعصية وخاصة السرطان تؤكد اننا نعيش مشكلة حقيقية وليس هناك من شك ان موضوع ما نأكله ونشربه والموضوع البيئي ، هو على رأس الاسباب المؤدية للسرطان والامراض الاخرى ويستحق منا هذا الموضوع ان نوليها اهمية قصوى في تعاملنا مع هذا الموضوع ، فنجن ندفع ثمن تراخي اجهزتنا في

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الاولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٤٥

لمرضاه ، ولماذا لم يقل ذلك وهو الكاتب الذي كان يتناول في حديثه الكثير من القضايا الحياتية ؟

دولة الرئيس ، السادة النواب :

اننا نندرك الحلل ونعرف ابعاد الفساد في الدوائر الرسمية ، الا اننا نندرك ان التشريعات حتى الحالية ليست قاصرة عن معالجة هذه الامور ، وندرك اكثر ان وزير الصحة لديه من الصلاحيات ما تجعله قادراً على منع اية مادة غذائية ودوائية من دخول المملكة واتلاف الموجود منها وهنا اعود الى السؤال المطروح هل المشكلة فينا ، ام لدى الفئات التي اطلق عليها معاليه نعمتنا كنا نتمنى لو تمت تسعيرة الامور بمسمياتها طالما ان ما قدمه الوزير هو الحقيقة كاملة ، والحقيقة لا تخيف اصحابها ، واذا ما كان الامر يحتاج الى الدقة ، فهل لنا ان نطلب من معالي الوزير ان يسمي لنا بالاسم هؤلاء الحيتان والمافيا بدلا من ان نترك الامور عائمة على هذه الشاكلة فلا نستطيع ان نفرق ما بين الففة الصادقة والامينة والففة المستغلة التي تنقل ظهر الوطن والمواطن . لأن الامانة تقتضي ان لا يلعب (الصالح في عروة الطالح) .

دعونا نعرف اننا لا نعيش في عصر الشهداء والابطال بعد ان قررنا ان نرخي زمام البندقية ، وعلمنا ان نعرف ان الامور والتي تعالج من خلال الفرعة والمواقف السياسية والبيانات ، لا تتخدم هذا البلد وتوجهاته ، ولعلنا بحاجة الى موقف دارس للمكاسب

فالموضوع يرتبط بما حققه هذا التصريح من مكاسب او خسارة ! فتاريخ الاردن المعاصر وقيادته قد ارسى وبشكل واضح اسلوب عمل اخلاقي في تعاملها مع كافة القضايا التي تتعايش معها . وما سمعناه من معالي الوزير بأن عمله انما يأتي امتداداً لتوجهات جلالة الملك وولي عهده ورئيس وزرائه وذلك يجعلنا نسأل انفسنا هل يعني ذلك ابتعاداً عن الاسلوب الهاديء الرصين الذي تعودناه في معالجة المشاكل التي تعترض هذا البلد ؟

دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب ،

ان الذي تعامش مع خطاب العرش والذي حصلت به الوزارة على الثقة البرلمانية ، وهو يتفحص الجزء الخاص بالصحة والذي قام السيد وزير الصحة باعداده (كما هي العادة) يدرك ان ما تم تقديمه لنا من صورة زاهية ليست الواقع الذي نعيشه وأن وراء الاكمة ما وراءها . واذا ما كنا لن نقف عند هذا الجانب ، اما كان الاولى ان يناقش هذا الموضوع عبر الوسائل المتعارف عليها في مجلس الوزراء او مجلس النواب ، وهل هذا الاسلوب الذي تم اتباعه هو الاسلوب الامثل في معالجة هذا الامر ؟ وهل خدم هذا الاسلوب الوطن والمواطن ؟ واذا ما كان صحيحاً ان وزارة الصحة لا تأمن مصداقية حبة الاسبرو والتي نتناولها ؟ فكيف بنا ونحن نندرك ان وزيرنا طبيب كان يصف الدواء لمرضاه عندما كان في القطاع الخاص ؟ والسؤال ما هي الوصفات التي كان يقدمها

هكذا من الأهل

حفظ الله لنا الاردن سليماً معافى أرضاً
وشعباً وقيادة .

والله الموفق ، والسلام عليكم ورحمة
الله وبركاته ،،،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
السيد جميل الحشوش .

اخ جميل الرجاء ان لا تزيدها على
الحيثان لأن شكك متغذي حوت اليوم ،
وبعدين وزير الصحة من برج الحوت كمان .

السيد جميل الحشوش :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب ، حضرات
النواب المحترمين

عندما سمعت بالفساد الدوائي والغذائي
حمدت الله كثيراً لأن معظم اهالي الاغوار لا
يأكلون اللحم المجدد والدجاج المجدد والسمك
المستورد المجدد وان اطفالنا لا يتناولون الحليب
المجفف لأن المرأة في الاغوار ترضع اربعة اطفال
من ثدي واحد والحمد لله اما من ناحية الدواء
ايضاً فمعظم اهالي الاغوار يعتمدون على
الدواء في الشيخ والبعثران والمعدة والقسوم
لا يعتمدون على الادوية الفاسدة كما قيل
عنها .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

تفاجأت في ليلة البارحة عندما وزعت
علينا منشورة تفيد عدم استعمال د.د.ت

والخسارة التي نعيشها وكيف يمكن الوصول
الى بر السلام ، ولعلنا بحاجة الى قراءة متأنية لما
كتبته صحافة التريصين بنا ومحاولة استعداد
دولها على الاردن وصادراته من الادوية والمواد
الغذائية المنتجة . ولعلنا في النهاية بحاجة الى
وضع كل ما لدينا لدى النائب العام ، فهو
الجهة المخولة بالتعامل مع هذه القضية برمتها
وتشكيل لجنة تحقيق لكشف كل جوانب
وابعاد الفساد وكشف الجهات المسؤولة عن
هذا الفساد وملاحقتها قضائياً لأن دواء المواطن
وغذائه يجب ان نحمله جميعاً من كل اشكال
العبث والتلاعب وعلى المستوى المؤسسي فأنا
هناك حاجة الى انشاء مجمع مختبرات وزارة
الصحة والتي من المفروض ان تضم ايضاً
مختبرات الرقابة الغذائية والدوائية اضافة الى
المختبرات الطبية التشخيصية ومن الانسب
انشاء دائرة مستقلة تكون مهمتها الرقابة
الغذائية والدوائية وتكون بمستوى وزارة تتبع
رئاسة الوزراء تكون مستقلة مالياً وادارياً ويجند
لها اعلى الكفاءات حتى تنتهي الازدواجية التي
ربما تكون سبباً في كافة للمشاكل التي نتعايش
معا .

ارجو ان تؤدي اثاره هذا الموضوع وان
كانت طريقة عرضه ستبقى خلائية لوضع
الامور في نصابها ولنحاسب كل من استغل
مواطن هذا البلد وعاث فساداً فالبلد والمواطن
يستحقون منا كل عناية ورعاية ، اللهم اني
بلغت .

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٦ م ٤٧

الشمولية وأقصد أنه إذا كان هناك مراجعة
ومحاسبة للواقع الصحي فأنا طالب بفتح
ملفات المستشفيات والمختبرات والصيديات
وكافة الخدمات الطبية المساندة ..

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

لم يتوصل العلم حتى الآن الى وسيلة
عملية للتنبؤ بالهزات الأرضية ، ولكنه توصل
الى التأكيد بان كل هزة ارضية ، عندما تقع
يتبعها هزات أخرى ، ولذا فأنا اهاب بكل
الوزراء والمسؤولين ان يكشفوا عن كل مواطني
الضعف والخلل والفساد الذي قد يجذوه في
حدود مسؤولياتهم بعد اجراء البحث الدقيق
والتحقيق ، خاصة وان هذا ليس له علاقة ،
حتى الآن بالوزارة الحالية ، فهذه السرطانات ،
الفساد والافراء الغير مشروع ، بدأ منذ عقود ،
وسيكون الفضل كلاً الفضل لدولة رئيس
الوزراء واصحاب المعالي الوزراء في كشف
كل ما ينقص علينا حياتنا ويعيد لأردنا اسباب
التقدم والازدهار في ظل الراية الهاشمية وقيادة
الحسين المعظم .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

التوصيات

(١) على مجلس الوزراء أن يوعز لوزير المالية
بتوفير الأموال اللازمة لتجهيز مميزات فحص
الأغذية والأدوية وبأسرع وقت ممكن .

(٢) مجلس الوزراء يوعز لمعالي وزير الصحة مع

والألمدين لأن معظم مزارعي الاغوار يعتمدون
على هاتين المادتين عند زراعة المحاصيل الزراعية
علماً ان الكيلو الواحد من الألمدين يكلف
(١٠٠٠) دينار بطريقة مهينة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

أعبر عن شكري وشكري كل من اولاني
ثقتي بتعميلي تحت هذه القبة ، لمعالي الدكتور
عبد الرحيم ملحم وزير الصحة لما كشف من
ممارسات حصلت وتحصل في غذائنا ودوائنا
نأمل ان يكشف القضاء إذا كانت ترقى الى
أركان الجريمة ... قد يكون ما قرأناه في
صحيفة شيحان اختلط بشيء من الدراما في
الأخراج ، ولكنني واثق ان معالي الدكتور لم
يُفجّر قبلة فحسب ، بل ، اثار هزة ارضية
تفوق قوتها السبع درجات على ميزان ريختر ،
اذ لا بد لهذا الوطن المارابط الصامد ان يبرز من
بن ابنائه الغيورين من يُحلّل من حيثان
والقطط السممان ، المتاجرين في قوت الشعب
وصحوة والذين لا يابهون بمصالح الوطن
والمواطن ، انما لجّل إهتمامهم يُقصب على تعبئة
جيوبهم بأموال الشعب بقصّ النظر عن
الوسيلة ، فهؤلاء الفئة شعارهم دائماً وابداً "
الغاية تبرر الوسيلة " .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

انا في هذا الوطن ، وانا امثل ابناء
الكادحين من ابنائه ، نستغرب أنه عندما يتناول
البعض قضية ما فإنه يتناولها بجزئية بعيدة عن

هكذا من الاصل

لجنة خاصة بتعيين الكوادر التحقيقية اللازمة لهذه المختبرات .

٣) لجنة تحقيق من معالي وزير الصحة ، رئيس ديوان المحاسبة + رئيس ديوان الرقابة للتحقيق في جميع المخالفات السابقة مدعمين بمجموعة من المستشارين القانونيين .

٤) إعادة فحص جميع الأدوية المصنعة محلياً والمستوردة للتأكد من صلاحية هذه الأدوية ، وفي فحص الأدوية والأدوية القادمة .

٥) إتلاف جميع الأدوية الغير مسجلة من قبل لجنة يؤمن جانبها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً لك سوف ارفع الجلسة لفترة قصيرة ثم تعقد الجلسة بعدها نستمع الى رد الحكومة على خطابات ومداخلات النواب . شكراً .

• رفعت الجلسة للاستراحة وبعدها عاد المجلس للأعتقاد •

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استئناف الجلسة ونستمع الان الى رد الحكومة على كلمات السادة النواب ، معالي وزير الصحة تفضل ، دولة الرئيس الحمد لله على السلامة .

معالي وزير الصحة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد تابت بكل حرص واهتمام ، كل ما تفضل به السادة النواب في كلماتهم من ملاحظات واقتراحات حول موضوع سلامة الدواء والغذاء ، وأتني أشركم جميعاً على مساهمتكم في تناول هذا الموضوع ، وأثريه بالنقاش والحوار البناء . فلا شك بأن الذي تسعى اليه الحكومة ومجلسكم الكريم يتجسد في هدف واحد يتمثل في الحفاظ على صحة المواطن وسلامة دوائه وغذائه وبيئته .

وكما ذكرت لكم سابقاً أيها السادة النواب فإن الحديث في هذا الموضوع كان وما زال ناهياً من سياسة الحكومة وتوجهاتها الرامية الى محاربة الفساد ، والمتاجرين بقوت الناس ودولهم بطريق غير مشروع ، والقضاء على اساليب التحايل على التشريعات والقوانين والرقابة ، والعمل على الارتقاء بمستوى الرقابة الغذائية والدوائية ليوازي مثيلاتها في ارقى دول العالم ، وذلك عن طريق احداث نقلة نوعية في تطوير القوانين والانظمة المتعلقة بالصحة العامة والالتزام الكبير الذي يجب ان تكون عليه لما لذلك من انعكاسات ايجابية على الوطني والمواطن .

واسمحوا لي أيها السادة النواب ان

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الاولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٢٩ م ٤٩

أذكركم بأن الكثير مما ورد في كلمات الاخوة النواب سبق وأن اشرث اليه لا بل ذكرته بكل وضوح في كلمتي الملقاة عليكم يوم الاربعاء الماضي ولن أعيد منها الا ما اجد انه ضروري ولازم .

كما وارجو اعتباراً هذه الكلمة بمثابة رد لكل واحد من السادة النواب فيما ذكره بعض السادة النواب في كلماتهم حول ضرورة انشاء دائرتين مستقلتين للغذاء والدواء ومختبر مركزي للصحة .

نؤكد هنا بأنه ومنذ البداية قورث هذه الحكومة ان من الحلول الاساسية لموضوعي الغذاء والدواء يقتضي احداث ادارة مستقلة للغذاء وأخرى للدواء ، على ان تتمتع هاتين الادارتين باستقلالي وبمحصنة كاملتين تجنباً لأية ضغوط او تلاعب وتزويدهما بأعلى الكفاءات ، وتوفير أقصى الامكانيات الفنية والتقنية ، ووضع التشريعات اللازمة بما يكفل منحها كافة الصلاحيات المطلوبة لاحكام السيطرة على هذين الموضوعين الهامين ، ويؤمن للمواطنين وصول الغذاء والدواء على افضل صورة من الجودة والسعر المناسب .

وقد قامت الوزارة باجراء مفاوضات مع بعض الهيئات الدولية بهدف تأمين التمويل اللازم لانشاء مختبر مركزي متقدم لفحص ومراقبة الغذاء والدواء . والى ان يتم ذلك ، ستقوم الوزارة بتحسين اجهزة وكوادر مختبري الرقابة الدوائية والغذائية ليفي باغراضه الموصوفة .

اما بخصوص التشريعات فأنا قد بدأت باعادة النظر في التشريعات المتعلقة بتداول الدواء وتسجيله وتسعيه ومراقبته ، من خلال اعادة تشكيل اللجنة الفنية لمراقبة الادوية وفق اسس سليمة ومؤسسية ، بعيدة عن التقارب في المصالح الشخصية ، وصولاً الى تحقيق سياسة دوائية ثابتة ومستقرة .

وكخطوة اولى نحو احداث دائرتي الغذاء والدواء ، فقد قامت الحكومة باقرار نظام جديد لتنظيم الأداء لوزارة الصحة لعام ١٩٩٣ والذي تضمن احداث مديرية للغذاء وأخرى للدواء ، واحداث مركز للمعلومات يتولى رصد وتجميع وتصنيف وتحليل المعلومات . كما اصدرت وزارة الصحة التعليمات التي تنضغن الشروط الصحية الخاصة باستيراد وتقلي وتخزين المواد الغذائية المستوردة كالأجبان واللحوم الطازجة والمجمدة ، اضافة الى تعليماتها للمختصين في مديريات الغذاء والدواء والمختبرات للمباشرة بتأمين الاجهزة المتطورة والكفاءات المتميزة وأن تستعين في ذلك بمن يازم من القطاعات الاخرى ولما كانت العقوبات الواردة في التشريعات الحالية الصحية لا تكفي لردع المخالفين فان الحكومة عاكفة على اعادة النظر في هذه العقوبات لتشددها ضمن التشريعات الحديثة منعاً لاي استغلال او تلاعب ، مع التأكيد على ان الحكومة لن تسمح بأي شكل من الاشكال بدخول المواد الغذائية والدوائية غير المستوفية لأفضل الشروط الصحية والرقابية .

هكذا من الأجل

ومنعاً لأي هدير في المشتريات الدوائية ،
فإن وزارة الصحة تعمل على وضع مواصفات
علمية دقيقة لجميع مشترياتها ، وتوثيقها في
مركز المعلومات ، كما يتم وضع الاسس
العلمية لتحديد الاحتياجات الحقيقية لاصناف
الأدوية والأجهزة واللوازم الطبية وغير الطبية .
دولة الرئيس ، السادة النواب
المحترمون

ترسيخاً للعمل المؤسسي في وزارة
الصحة ، تم وضع تعليمات ادارة وزارة
الصحة بحيث تتركز على عمل اللجان
المخصصة ودراسة الموضوعات الفنية
والادارية اللازمة ومشاركة الجميع داخل
اللجان المذكورة في اصدار القرار . واهم
هذه اللجان :

- اللجنة الادارية
- اللجنة الفنية
- اللجنة الرقابية
- لجنة المشاريع والبعثات
- لجنة الشؤون الدوائية
- لجنة التمريض
- لجنة التأمين الصحي

واهم اعمال هذه اللجان هي منع
حدوث القرار الفردي والاربعائي والتأكيد على
اهمية دراسة القرارات وتمحيصها للتأكد من
سلامتها من جميع نواحيها .

اما في مجال مراقبة المؤسسات الطبية بما
فيها المستشفيات والمراكز الخاصة والعامية فقد تم
انشاء وحدات مديرية المؤسسات الطبية لمراقبة
وتنظيم عمل هذه المؤسسات .

كما تم احدات مديرية شملت بمديرية
المهن الطبية لمراقبة وتنظيم اصحاب المهن
الطبية من اطباء ، واطباء اسنان ، وصيادلة .

هذا بالإضافة الى احدات مديرية
التمريض لنفس الغرض .

وقد عُرِز عمل مديرية الرقابة وضبط
الجودة بواسطة مراقبين عامين متجولين على
جميع مؤسساتنا الطبية .

وقد زُوِّدَتْ جميع مديريات الصحة في
محافظات المملكة والوحدات باطباء مختصين
بالصحة العامة ليشرفوا على اعمال مراقبي
الصحة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

تنفيذاً لاحكام قانون الصحة العامة رقم
(٢١) لسنة ١٩٧١ الذي نظم التعامل بالمواد
الغذائية وجرحاً من الحكومة على صحة
وسلامة الغذاء المتداول في المملكة ، فقد اقر
مجلس الوزراء مؤخراً نظام صحة وسلامة
الغذاء بهدف تأمين الاشراف الدائم على بيع
وتداول الغذاء وبيان صلاحيتها واعادة الفحص
ووضع الاسس والشروط والمطلوبات الواجب
توافرها في المصانع والمنشآت التي تصنع المواد
الغذائية وكذلك وضع اسس التحفظ والحجز

على المواد الغذائية غير الصالحة لحين البت بها
قضائياً .

وتمكننا لختير الرقابة الدوائية من القيام
بواجبه كاملاً باجراء الفحوصات اللازمة
للأدوية المصنعة محلياً والمستوردة ، بحيث لا
يُسَمَح بتداول الادوية وطرحها في الاسواق الا
بعد اجتيازها للفحوصات المخبرية ، فقد اقرت
الحكومة مؤخراً نظام فحص الادوية لسنة
١٩٩٤ .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين ،

انطلاقاً من حرص الحكومة على تنفيذ
ما جاء في كتاب التكليف السامي وما ورد في
بيانها الوزاري الذي قُدِّمَ لمجلسكم الكريم
ودعم من دولة رئيس الوزراء بتأمين اعلى
درجات الرعاية الصحية والدوائية في المملكة
فإن وزارة الصحة عاكفة على وضع مشاريع
القوانين التالية :-

- ١- مشروع قانون ادارة الدواء
- ٢- مشروع قانون ادارة الاغذية
- ٣- مشروع قانون التأمين الصحي

والتي ستنال الى مجلسكم الكريم حال
انتهائها من ديوان التشريع والرأي ومجلس
الوزراء .

وقريباً ستفرغ وزارة الصحة من اعداد
نظام الهواء النظيف ونظام صحة الماء ونظام
الفضلات وجميعها تتصل بسلامة البيئة

المكتملة لسلامة الغذاء والدواء .

وبالرغم من عدم وجود تشريع واضح
ومحدد يمنع ارتفاع الريح الفاحش في تجارة
الدواء والغذاء ويجد من احتكارها فقد طلبنا
من الحكومة وضع التشريعات اللازمة لتحقيق
هذه الغاية وحيث ان حزمة التشريعات
والاجراءات التي تعمل الحكومة على انجازها
لا تكتمل وتُعطي النتائج المرجوة منها الا بعد
فترة زمنية طويلة فإن وعي المواطنين جميعاً على
مختلف مستوياتهم يساعد على منع ذوي
النفس الضعيفة من الاتراء غير المشروع من
تجارة الغذاء والدواء .

وفي مجال التعاون مع القضاء فإنه يتم
احالة جميع المخالفين الى القضاء لاتخاذ
الاجراءات القانونية بشأنهم ، والتحفيز على
المستوردين غير الصالحة لحين صدور القرار
القانوني باتلافها ، وكانت اجراءات وزارة
الصحة وحدها في هذا المجال لعام ١٩٩٣
مخالفة (٤١٩١) مؤسسة واغلاق (٩١٢)
وانذار (١٠٠٣٢) وادانة (٨٩٤) مؤسسة
غذائية مخالفة ومتابعة هذه القضايا . كما هو
مبين بالكشف الذي تلته عليكم في المرة
السابقة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

تعلّمون بانني لم اتموّل في تصريح
للدواء الاردني ، ولكنني اعربت عن عدم
الرضا من المستوى الحالي ، والاداء التشريعي
والاداري لختير الرقابة الدوائية ، ان الدواء

هكذا من الجهل

الأردني جيداً ويبلغ في كثير من دول العالم المتقدم ، وأنا نأمل أن يأتي اليوم الذي يصبح اعتمادنا الدوائي ثمرته على صناعة محلية تجاز أصعب فحوصات الجودة والمراقبة الدوائية .

أما فيما يتعلق فيما ذكرته بعض السادة النواب من أن هناك خلافاً جوهرياً بين وزير الصحة ودولة رئيس الوزراء فأنتي أو أن أؤكد أن الخلاف المشار إليه كان منحصراً في موضوع معين وهو موضوع تطبيق القانون وقرار محكمة العدل العليا بينما كان دولة الرئيس يرى ضرورة التمهيل لحين صدور قرار التفسير من الديوان الخاص بتفسير القوانين .

وهذا هو المقصود بالتهذئة ولم تكن هنالك ضبطه في هذا الموضوع أو غيره ولكن لأعطاهم مهلة أخرى لتطبيق أحكام القانون .

أن سياسات وزارة الصحة تغطي بتأييد كبير من دولة الرئيس .

وللدلالة على ذلك أذكر لكم أنه في بداية عهد هذه الوزارة وردت رسالة من الأجانب المطبوخة منقولة على درجات حرارة أعلى مما هو مذكور على عبواتها ، حيث رفضت وزارة الصحة السماح بالتخليص عليها وتم مناقشة الموضوع في مجلس الوزراء حيث أبدى المجلس تأييده المطلق والكامل لموقف وزير الصحة الرافض بالتخليص على هذه الأجانب ولم يخلص عليها .

فيما يتعلق بما ذكرته بعض الاخوة النواب

من تغيير كلمتي بضغط من غيري ، فأرجو أن أؤكد لكم أن التغيير الذي حدث ، حدث بخط يدي بينما كنت في وزارة الصحة وقبل مدة بسيطة من لقاء كلمتي ، تعديل أخير يحدث مع أي خطيب لكلمتي مذكراً بقصر الوقت الذي كان لدي لأعداد الكلمة التي ألقيتها كما هو هنا كذلك .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تشعر هذه الحكومة وأنا كعضو فيها بأن المستقبل القريب شيخوخة معاً تحدياً كبيراً لجودة صناعتنا وبنائنا ، لذلك فلا بد من العمل الجاد والسريع لمواجهة هذا التحدي ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا برفع مستوى المواصفات والمقاييس التي نصف ونقيس بها بضاعتنا ، وإن أول خطوة في ذلك لا بد أن تكون بتحديث تلك المواصفات والمقاييس والتشدد في تطبيقها ومراقبتها من جميع الأجهزة المعنية لا نستثنى الصحافة والمواطنين .

وأخيراً ، وبإذن الله ، ستبقى هذه الوزارة وبدعم دولة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الموقر الحارس الأمين المتيقظ للقيام بمهامها وفق التوجيهات الملكية السامية ووفق البيان الوزاري للحكومة الذي التزتت به .

أشكركم شكراً جزيلاً . وفق الله بلدنا الأردن العزيز بقيادة جلالة الحسين المعظم

حفظه الله وانتم عليه بوافر الصحة وأبقاء ذخراً وسنداً للأمة .

" وقلي اعتلوا فسيروا الله عملكم ورسولاً والمؤمنون " .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد الوزير . دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس حضرات السادة النواب الكرام

الشكر كل الشكر على الآراء المتفاوتة والمتعددة التي قدموها في معرض بحثكم في موضوع الغذاء والدواء ولقد قدمت أفكار بناءة ، قد تجد الحكومة فيها ما ينفع ويفيد بإذن الله ، وصدق الله العظيم " وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض " .

ونحن في هذه الحكومة ، على عهدكم بنا ، سوف يبقى متعاونين مع مجلسكم الكريم ، منفتحين للذهن والقلب لما تقدمون من فكر ، طالما أن هذا الفكر والرأي يقدم في قالب معقول ، ويسعى لخدمة الوطن ، وتطبيق عليه سمات الحكمة والموعظة الحسنة .

ولكن باب الصراحة يفرض علي أن أبن

بأن البعض ما يزال يتحدث بلغة جارحة ، وأنفاظ لم تألفها آذاننا ، ولسمح لي مجلسكم الكريم أن أقول بأن هذه الحكومة من هذا الشعب وليست مستوردة ، ولم تفرض عليه وأنه لكل فرد فيها تجاربه ، ومعلوماته ، وخبراته ، ونظافته سمعته ، وحرصه على خدمة الوطن مثلكم تماماً . والاجدى بنا أن نرفع عن الكلام المسيء ، والصوت العالي ، والتجريح الشخصي .

ونحن لن نرد على هذه الاتهامات ، بل نلتزم بأدب الحديث ، وعفة اللسان ، وصفاء الطوية ، حرصاً منا على دعم التجربة الديمقراطية ، ودفعها للأمام .

وقد سعى البعض لكي يستثمر هذه الفرصة ليؤم بأن هنالك خلافاً بين وزير الصحة ورئيس الوزراء ، أو بين بعض الوزراء ووزير الصحة وهذا أمر عار عن الصواب . فنحن نفخر أننا فريق واحد ، يجمعنا هدف واحد ، وهو خدمة الوطن والمواطن . ويحدث أن تتفاوت اجتهاداتنا ، أو تختلف آراؤنا . ولكننا متى حزمنا امرنا كنا متضامنين متعاونين ، قلباً ويداً .

وسمعنا من بعض السادة النواب من تشعب في الحديث خارج إطار موضوع البحث . وإراد استثمار الفرصة ، أملاً في أن يخلخل مكانة الحكومة ومركزها .

ونحن نقول أننا أمامكم . لا نخفي عنكم شيئاً وقدّمنا لكم بيانات واضحة عن كل ما طلبتموه من نقاش واجابات وردود

هنا من الأهل

ومعلومات ، وليس عندنا ما نخفيه عنكم ، أو نخشاه .

لقد سبق واكدنا لمجلسكم الكريم ان الحكومة سوف تعطي اهتماماً كبيراً لموضوع الاصلاح الاداري . وبدأنا بالتطبيق على كل المستويات . وقد اكدنا فهمنا ان الحرية والمشاركة هما القاعدة الاساسية للاصلاح الاداري ، فمجلس الوزراء صاحب الولاية العامة ، يناقش كل اسبوع ولدة ست ساعات على الاقل ، القضايا العامة ، بروح الفريق الواحد بغض النظر عن الحقائق الوزارية . ويعود كل وزير ليطلع المدرء في وزارته والدوائر التابعة له على ما تم بحته ، وما اتفق عليه من سياسات . ويقوم كل مدير بعد ذلك في الوزارة او في الميدان ، بتقاس الامور بانفتاح ومشاركة حقيقية .

وهكذا ، تتم مناقشة الامور في حلقات ادارية ، متداخلة تمتد من قاعدة الهرم الاداري حتى قمته وبالعكس . ويجري النقاش في مناخ متكامل من الديمقراطية والمساواة حتى يسهم الكل برأيه ، ويشعر انه جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار . وقامت الحكومة بالبدء في تفويض الصلاحيات ، وتطبيق مبدأ اللامركزية .

ولا نقول ان هذه التجربة قد وصلت الكمال الذي فرضى خلال الاشهر الثمانية الماضية . ولا ننكر انها لاقت بعض المقاومة والاستغراب . ولكننا ماضون في تطبيقها حتى تنضج . وتصبح الديمقراطية واللامركزية عملاً

ممارساً . لا قولاً وشعاراً .

ونحن لا نخشى من الخطأ لاننا نعمل على بيانه ونبدل اقصى جهدنا لمعالجة مشاكل الوطن وقضاياها واسمحوا لي ان اقول لكم ان ما من فكرة قدمت هنا الا وكان لها صدى وتجابو عندنا ولكن الاصلاح لا يتم بحجرة قلم ولا بلمسة ساحر . ونحن قد ورثنا عن سبقونا في المسؤولية خيراً كثيراً نسعى لترسيخه ، وورثنا هموماً تحتاج الى جهد متكامل واضح المعالم لاحتوائها وحلها ، وقد اشار البعض الى ان الحكومة اقرت قبل يومين انظمة وزارة الصحة ، مما ترك الانطباع ان العمل عليها ما بدأ إلا بعد بدء المناقشات في مجلس النواب حول الغذاء والدواء . وهذا بالطبع كلام غير صحيح فهل يعقل ان يعد نظام ويقر في الوزارة ودويان التشريع ومجلس الوزراء في يومين . لقد مضى اكثر من شهرين على بدء العمل على هذه الانظمة . ودعولي اذكر السادة النواب ان قانون دائرة المواصفات والمقاييس قد ارسل لمجلس النواب قبل عامين ، وما زال يتأرجح بين لجانه . فهل نأمل منكم ان يأخذ صفة الاستعجال ؟

ان الاردن بحمدالله قد قطع اشواطاً بعيدة في توفير الكميات الكافية من الاطعمة والادوية وانتهت من حياته طواير الحرب والكار والسكن . وأن لنا ان نتقل من التركيز على الكم الى التركيز على النوع والانتان في العمل . والجودة في الصناعة ، والمناقشة في التصدير ، والاعجاز في الإدارة .

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٢٥ م ٥٥

وفي الاردن مختبرات متطورة ، مثل الجمعية العلمية الملكية ، والجامعات ، والوزارات . والمطلوب الان التركيز وبعد التنسيق والتوحيد على البحث العلمي ، واستخدام التكنولوجيا المتطورة لوضع المواصفات ، وضبط الجودة ، وقياس الاوزان والكميات ، وتحسين وسائل الانتاج واتواعه ، والتركيز على مراقبة المستورد ، حتى يبقى الغذاء والدواء سليماً من بدء انتاجه او استيراده حتى يصل الى رفوف المنازل . وهذا ليس بالامر اليسير . وطالما ان مجلسكم الموقر قد اعطى هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام . فلنعمل معاً على انجازه .

دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب الكرام

ان الله سبحانه وتعالى يحلرنا من ان نصيب قوماً بهجهالة او نعتدى على الناس لمجرد الاشاعة او الشبهة او القراءة في بعض الصحف التي لاتتورع عن المبالغة .

وما يلفت النظر حقاً ان بعض السادة النواب قد ذكر ان لديه وثائق ورسائل حكومية تؤكد صحة اتهاماته . هل لي ان اسأل كيف تم الحصول على هذه الاوراق الرسمية وهل طلبت وفق الاسس الصحيحة ، ومن خلال امانة المجلس ام انها سزيت من موظف . وهل هذه هي الروح الادارية التي نريد ان نتغنى بها . أن لنا اننا السادة ان نرسخ علاقتنا مع بعضنا البعض بروح من التعاون والثقة ، ووفق منهج واضح المعالم او ليس من اضعاف

لقد اوضحت البيانات المقدمة من الحكومة في هذا المجلس موقف الحكومة من القضية المثارة بلا ادنى غموض ، ولا اجد ضرورة لتكرار ما جاء فيها ولكنني اود ان ابين ان الحكومة قامت بما يلي :

أولاً : فيما يتعلق بالمخالفات والانحرافات واساءة استعمال السلطة ، وحالات استثمار الوظيفة ومع ان قسماً من هذه المخالفات قد احيل جزء منها الى النيابة العامة وهي موضع نظر لديها وقسماً آخر هو قيد الاجراءات التأديبية التي قد يترتب عليها الاحالة الى النيابة العامة اذا ما كانت تشكل جريمة جزائية وليست تأديبية .

واعلمكم ان الحكومة قد قررت ابداع كافة الاوراق والملفات والمعلومات المتوفرة لديها . والتي وزعت على السادة اعضاء هذا المجلس الكريم الى النائب العام وستطلب من النائب العام انتداب اثنين من المدعين العامين من ذوي الخبرة لدراسة هذه الاوراق والتحقيق فيها تمهيداً للملاحقة من تتوافر بحفهم ادلة تكفي لحاكمتهم .

وسيتطلب من المدعين العامين استقبال

هكذا من الأهل

اي معلومات او وثائق موجودة لدى اعضاء ولجان مجلسكم الكريم او اي مواطن لديه مثل هذه الوثائق والمعلومات .

هذا وستصدر الحكومة تعليمات الى سائر الدوائر الرسمية لتزويد النيابة العامة بوضع كافة الوثائق والمعلومات المتوفرة لديها تحت تصرف النيابة العامة .

ثانياً : وفي مجال التشريعات الهادفة الى معالجة الوضع معالجة جلية فان الحكومة قررت الشروع في اعداد القوانين التالية :-

١- قانون انشاء ادارة الدواء

٢- قانون انشاء ادارة الغذاء

على ان تتمتع هاتين الادارتين بالحصانة والاستقلال اللازمين .

٣- اعداد مشروع قانون يهدف الى منع احتكار الدواء والاغذية الاساسية . على غرار ما هو موجود في الدول الديمقراطية المتقدمة من هذا العالم .

وفي نفس الوقت طلبت الحكومة من وزير المالية اتخاذ الاجراءات اللازمة المترتبة على ثبوت نسب الارباح الفاحشة والتي يحققها بعض تجار الادوية في حال ثبوتها .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان محصلة الحوار الذي دار تحت هذه القبة الكريمة هو تجربة فريدة في ممارسة الديمقراطية وستنعكس ايجاباً بلا شك على

مسارنا الديمقراطي وان وجهات النظر جميعها الذي جرى التعبير عنها مهما اختلفت اساليب التعبير في القسوة او الليونة فانها في النتيجة تصب في مصلحة الديمقراطية وكرامة الانسان في هذا الوطن الغالي .

واننا نعتقد ان كل ما جرى في الايام الثلاثة السابقة من حوار وطني هو مدعاة للمزيد من الثقة والاعتزاز بنظامنا السياسي وليس مدعاة لاثارة الشكوى والخاوف .

ان كل ما جرى سيثبت ان الديمقراطية تعمل وتعمل جيداً في بلد كالاردن وان عمل الديمقراطية هذا يقوي الثوابت الوطنية ويعززها ويساهم في ترسيخ صورة الاردن كنموذج ديمقراطي متقدم وصورة شعب الاردن ، الذي تختلف ثقافته وشرائحه في الاسلوب والوسيلة ولكنها ابداً موحدة نحو هدف واحد هو رفعة هذا الوطن وسلامة ابناءه ، وبهذه قيادته الرائدة الشجاعة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

انني اعلنها من هذا المنبر ، وفي ضوء القسم الذي ادينه باخلاص للوطن والملك والحفاظ على الدستور وان اخدم الامة ، ومن منطلق اطلاعي بحكم العمل والمهنة ، اود ان اؤكد للشعب الاردني الكريم والى مجلسكم الكريم ان دواعنا سليم ، وغذاثنا سليم . وان حالات الفساد والخروج عن الصواب ليست الا حالات استثنائية ، لا تهدد عن مثيلاتها حتى في الدول المتقدمة ، واننا يجب ان نشكر الله

تغشش المواطنين الى ضرورة اجراء اصلاح في كل دوائر الدولة والى ضرورة تصحيح الاختلالات فيها وزيادة الرقابة وجعلها علمية وموضوعية وفعالة وذات مصداقية عالية ، كما انها تظهر الحاجة الى زيادة انتاجية القطاع العام والتقليل من الروتين والبيروقراطية والى ضرورة العناية بالتشريعات ان النواب الكرام لم يناقشوا في كلماتهم تصريحات السيد وزير الصحة الصحفية فحسب بل فتحوا ملفات هامة وكبيرة وعلى رأسها الاصلاح الاداري والتشريعي وملف الفساد .

ثالثاً : ان المسؤولية تقع بالدرجة الاولى على السلطة التنفيذية لأجراء الاصلاح اللازم واتخاذ الاجراءات السريعة والحاسمة ومسؤولية مجلس النواب من تقل اهميته ويجب ان يتحملها كاملة من خلال متابعة ومراقبة اجراءات الحكومة وتسييرها في الاتجاه الصحيح وان لزم الأمر فعلى مجلس النواب اتخاذ كافة الاجراءات المتاحة له من خلال الدستور والقوانين وحتى لا يبقى كلام مجلس النواب كلام فائتي سوف اطلب الى لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين والى لجنة الصحة وسلامة البيئة عقد لقاءات مشتركة بينهما وسأقوم بتحويل البيان الموثق الذي ادلى به السيد وزير الصحة وكافة الأوراق والبيانات التي وصلت الى المجلس الى هذه اللجنة المشتركة كما سأطلب منها الاستمرار في مداولاتها التي بدأتها منذ حين في هذا المضمار وتوسيع قاعدة الاتصال بالجهات المسؤولة والمعنية وذات الخبرة وسأطلب إليها ان تقدم

على آله ، ولكننا لن نقف عند ذلك ، بل نسعى دوماً للافضل والامثل . وهذا هو دافعنا ورائدنا ورائدكم ، في اثارة هذا الموضوع ، وجعله موضوعاً ذا صفة عامة . حتى نصل معكم الى الحلول المؤسسية ، والرؤية الصائبة ، لجل الاردن دوماً النموذج والمثل في غذائه ودوائه ، كما هو في خلقه واعتداله وعطائه .

اشكركم جزيل الشكر واقتنى لاردنا الصامد الرابط دوام التقدم والازدهار تحت قيادة جلالة الملك الحسين المعظم وان يوفقنا الله جميعاً الى سبيل الرشاد وخدمة الوطن والمواطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس على هذا البيان .

ايها الزملاء الكرام لقد استمعنا الى البيان الموثق الذي ادلى به وزير الصحة ورد معاليه على كلمات السادة النواب كما استمعنا الى كلمات النواب الكرام وتمتيع دولة رئيس الوزراء عليها ورقابنا ردود الفعل الواسعة من قبل كافة الفئات في هذا الوطن الغالي واصبح واضح لنا جميعاً :-

اولاً : ان مواضيع البحث تتعلق بنواحي هامة واساسية من حياة المواطنين وامنهم الصحي ولا يمكن السكوت عن اي تجاوز في هذا المجال من قبل اي كان سواء اكان في القطاع العام ام الخاص .

ثانياً : ان ردود الفعل الشعبية العارمة تظهر

هكذا من الأهل